جـامعـة آل الـبيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم التمويل والمصـارف

# العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية شركات التأمين في الجزائر

# Internal Factors Affecting The Profitability of Insurance Companies in Algeria

**إعـداد الطالب**

**محمد النعيمي محمد زاوي**

**إشراف**

**الدكتور غازي عبد المجيد الرقيبات**

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل والمصارف

**عـمـادة الـدراسات الـعـليـا**

**جـامـعة آل البـيـت**

الفصل الدراسي الثاني **2017/2016** م

# **تفويض**

أنا الطالب: **محمد النعيمي زاوي،** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

**الاسم: محمد النعيمي محمد زاوي.**

**التوقيع:**

**التاريخ: / /2017**

# إقراروالتزام

**أنا الطالب: محمد النعيمي محمد زاوي** **الرقم الجامعي : 1520503008**

**كلية: إدارة المال والأعمال** **التخصص: تمويل ومصارف**

أقرّ بأنَّني قد التزمتُ بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول، والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، حيث قمت شخصيا بإعداد رسالتي الموسومة بعنوان:

**"العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية شركات التامين في الجزائر"**

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية ،كما أنني أقر بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل الماجستير أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية ،وتأسيساً على ما تقدم ،فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك ،بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

**توقيع الطالب:**

**التاريخ:**

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

# قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة الموسومة بعنوان:

# العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية شركات التأمين في الجزائر

## Internal Factors Affecting The Profitability of Insurance Companies in Algeria

وأجيزت بتاريخ: 20/05/ 2017

**إعداد الطالب**

**محمد النعيمي محمد زاوي**

**إشراف**

**الدكتور غازي عبد المجيد رقيبات**

| أعضاء لجنة المناقشة | | التوقيع |
|---|---|---|
| الدكتور غازي عبد المجيد رقيبات | مشرفاً ورئيساً | .............. |
| الأستاذ الدكتور حسين الزيود | عضواً | .............. |
| الاستاذ الدكتور جمعة مصطفى عباد | عضواً | .............. |
| الدكتور إياد محمد احمد ملكاوي | عضواً خارجياً | .............. |

# الإهداء

إلى روح من افتقده . . . ، والدي الذي دائماً ما وقف بجانبي، الذي علمني

الصبر ودلَّني على طرق النجاح، اللهم ارحمه برحمتك يا أرحم الراحمين

إلى والدتي العزيزة، رزقني الله برَّها ، وأطال الله في عمرها ، التي لم تكل

جهداً في تربيتي

إلي من وقفوا بجانبي اخوتي وأصدقائي

وزوجتي وأولادي

إليهم أهدي هذا العمل المتواضع

# الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) حبيبنا وشفيعنا عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم. أمَّا بعد.

فانطلاقاً من قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"، فإنَّه لمن دواعي الشرف بعد أنْ أكملت دراستي أنْ أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أصحاب الفضل، وإنْ كانت الكلمات لا تكفي عن التعبير فأتقدم بجزيل الشكر إلى بلدي الثاني الأردن الشقيق حكومة وشعباً، وإلى جلالة الملك سيدي عبد الله الثاني، سائلاً المولى أنْ يديم عليهم الأمن والأمان، وأنْ يحفظهم من كل مكروه.

كما أتقدَّم بشكري الخالص لأستاذي الدكتور غازي عبد المجيد الرقيبات على تفضله بالإشراف على هذه الدراسة والذي كان متابعا ًلعملي ولم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته فهو يستحق كل الثناء والتقدير.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا وتفضلوا بقراءة هذه الدراسة وتحملوا عناء مناقشتها وتقييمها وأتوجه بالشكر الجزيل إلى جامعة آل البيت التي احتضنتني وسهلت لي كل الأسباب لإكمال هذه الدراسة.

إلى كل أساتذتي الكرام في قسم التمويل والمصارف الذين مهدوا لي طريق العلم والمعرفة وكان لهم فضل علي لإتمام هذه الدراسة.

**الباحث**

# قائمة المحتويات

# قائمة الجداول

# العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية شركات التأمين في الجزائر


**إعداد الطالب**

**محمد النعيمي محمد زاوي**

**إشراف**

**الدكتور غازي عبد المجيد الرقيبات**


## الملخص


هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر العوامل الداخلية على ربحية شركات التأمين في الجزائر مقاساً بالعائد على الأصول ، وقد اشتملت عينة الدراسة على (06) شركات تأمين، ومن أجل تقدير أثر العوامل الداخلية (السيولة، الرافعة المالية، حجم الشركة) على العائد على الموجودات (ROA)، استخدمت الدراسة نموذج الأثر العشوائي (Random Effect) لاختبار فرضيات الدراسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة عن وجود أثر سلبي ومعنوي للسيولة على ربحية شركات التامين في الجزائر كما بينت نتائج الدِّراسة عن عدم وجود آثار معنوية للرافعة وحجم الشركة على الربحية وأوصت الدراسة بضرورة الاستغلال الأمثل للسيولة واستثمارها بما ينعكس إيجاباً على الربحية.



**الكلمات الافتتاحية :** الربحية ،السيولة، الرافعة المالية، حجم الشركة

# Internal Factors Affecting The Profitability of Insurance Companies in Algeria

**Prepared By**

**Mohamed Naimi Mohamed Zaoui**

**Supervised By**

**Dr. Ghazi A. Rugibat**

## ABSTRACT

This study aimed to measure the effect of the internal factors on the profitability of insurance companies in Algeria as measured by return on assets

The sample included (06) insurance companies, In order to estimate the effect of the internal factors (liquidity, leverage, size of the company) on return on assets (ROA). The study used the random effect model to test the hypotheses of the study. Were the results of the study showed that there is a negative, effect on the profitability for the insurance companies in Algeria. The study results also showed that there is no significant effect of the leverage and the size of the company on profitability, the study recommends on the optimal utilization of liquidity and its investment to reflected positively on profitability.

**Key words**: profitability, liquidity, leverage, size.

# الفصل الأول

# الإطارالعام للدراسة

## المقدمة

تعتبر شركات التأمين واحدة من أهم المؤسسات الاقتصادية المكونة لهيكل الاقتصاد الوطني، فقد تطور هذا القطاع و ازداد نموه بشكل كبير في السنوات الأخيرة فأصبح من الركائز التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي كونها تعمل على حماية ثروات و ممتلكات الأشخاص والمؤسسات و ذلك بتوفير التعويضات عن الأضرار التي يمكن ان تلحق بهم،

وتهدف شركات التأمين كأي منشأة إلى تحقيق الربحية، التي تساهم في تحقيق أهداف الإدارة المالية لها من خلال تعظيم ثروتها أو ثروة أصحابها بالإضافة إلى الاستمرارية و البقاء في السوق حيث تحقيق تلك الأهداف يستوجب تحسين أدائها بناء على التحكم في مصادر تحقيق العوائد وتقليل المخاطر المحيطة بنشاط التأمين، الأمر الذي فتح المجال لضرورة دراسة محددات الربحية لفهم كيفية تمويل شركات التامين لعملياتها بما ينعكس إيجابا على أدائها، ولكن هذا التحليل يتطلب دراسة ما يؤثر على ربحية شركات التأمين كغيرها من منشآت الأعمال و هناك عدة عوامل منها الداخلية المرتبطة بنشاط الشركة و منها الخارجية المرتبطة ببيئة نشاطها، لهم تأثير على أداء شركات التأمين و بالتالي على ربحيتها، فالعوامل الخارجية تتمثل في الأوضاع الاقتصادية والخلفية المؤسسية وبيئة الاقتصاد الكلي. أما العوامل الداخلية فمعظمها تظل سرية إلا أن هذا لا يغنينا عن التطرق للعوامل الداخلية ذات الأهمية البالغة والمؤثرة على ربحية شركات التأمين مباشرة وهي السيولة والرافعة المالية وحجم الشركة والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بإدارة الشركات، وخاصة إدارة المخاطر والتي تبدو متأصلة في طبيعة النشاط المالي عموما ونشاط التأمين خصوصا، فمثلا

انخفاض جودة الأصول وضعف السيولة من الأسباب الرئيسية لإخفاقات شركات التأمين وتمثل مصدر من المصادر الرئيسية للمخاطر من حيث مخاطر الائتمان والسيولة، وبالتالي جذبت اهتماما كبيرا لدراسة تأثيرها على ربحية شركات التأمين.

ولكون هذه الشركات أصبحت مكونا هاما من النظام المالي الجزائري و لأهمية دور هذا القطاع، كان لزاما القيام بهذه الدراسة لمعرفة أثر العوامل الداخلية لشركات التأمين على ربحيتها.

**مشكلة الدِّرَاسة**

إن قطاع التامين في الجزائر عرف صعوبات مالية كبيرة في ظل المخاطر التي يعتريها النشاط التأميني و المنافسة الشديدة التي تشهدها سوق التأمينات نتيجة الانفتاح الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى التأثير على الوضع المالي لشركات التامين وعلى ربحيتها خصوصا هذه الأخيرة التي لطالما اجتذبت اهتمام المستثمرين والباحثين والمحللين في الأسواق المالية والتأمينات لكن الصعوبة التي تواجه شركات التامين في الجزائر تكمن في تحديد وتشخيص العوامل الداخلية التي ترتبط بشكل مباشر ووثيق بشركات التأمين (كالسيولة وحجم الشركة والرافعة المالية) لما لها من تأثير كبير على الربحية، بمعزل عن العوامل الخارجية وأثر القيود القانونية والتشريعية للنشاط التأميني في بيئة الاعمال الجزائرية، وعليه يمكن طرح مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

**ما أثر العوامل الداخلية على ربحية شركات التأمين في الجزائر؟**

وللتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو أثر السيولة على ربحية شركات التأمين في الجزائر ؟

2- ما هو أثر حجم الشركة على ربحية شركات التأمين في الجزائر؟

3- ما هو أثر الرافعة المالية على ربحية شركات التأمين في الجزائر؟

## أهمية الدِّرَاسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال حساسية نشاط شركات التأمين و هذا ما زاد من درجة الاهتمام بمؤشرات العائد في هذه الشركات مما يبرز من أهمية هذه الدراسة التي سعت لقياس آثار العوامل الداخلية على ربحية شركات التامين، هذه الأخيرة التي تعتبر هدف من أهداف الإدارة المالية لأي منشأة و التي تسعى دائما إلى تعظيم و زيادة القيمة السوقية لها ومن ثم زيادة ثروة المالكين وتعدُّ هذه الدِّرَاسة مساهمة في إيجاد حلولٍ لأهمِّ مشاكل شركات التأمين،المتعلقة أساساً بربحيتها من خلال حصر بعض العوامل الأساسية المؤثرة على الربحية والمتمثلة في السيولة والرَّافعة المالية وحجم الشركة.

## أهداف الدِّرَاسة

يمكن إيجاز الأهداف المتوقعة من هذه الدِّرَاسة فيما يلي:

1 تشخيص أهمّ العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية شركات التأمين في الجزائر.

2 قياس أثر السيولة على ربحية شركات التأمين في الجزائر.

3 قياس أثر حجم الشركة على ربحية شركات التأمين في الجزائر.

4 قياس أثر الرّافعة المالية على ربحية شركات التأمين في الجزائر.

## فرضيات الدِّرَاسة

للإجابة على مشكلة الدِّرَاسة تم صياغة **الفرضية الرئيسية** الآتية:

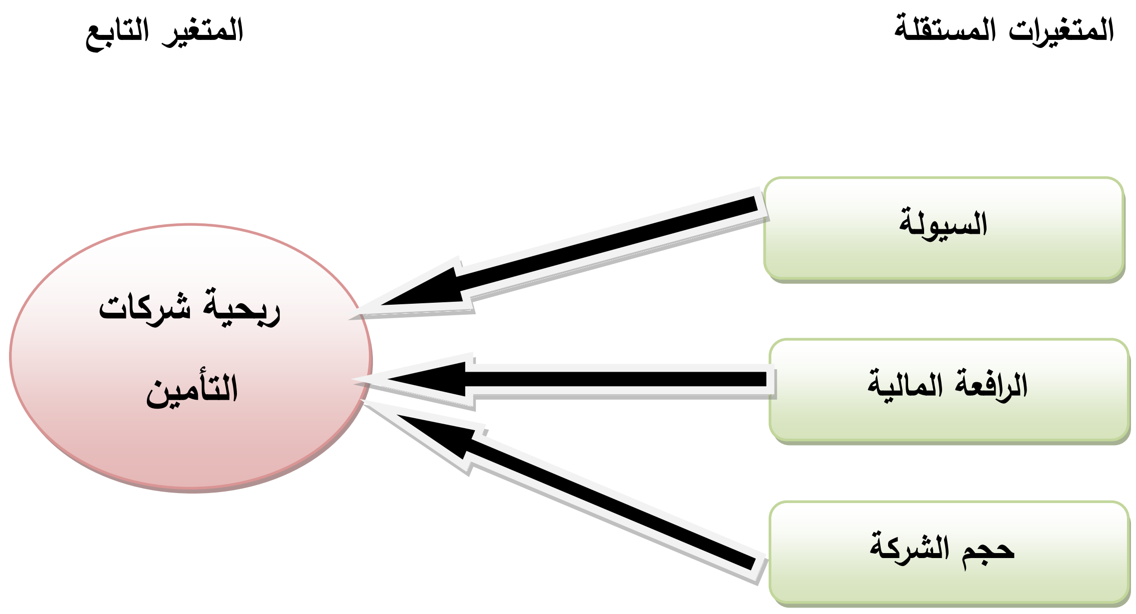
- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة اقل او يساوي 5% للعوامل الداخلية على ربحية شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2005–2015)،.**

وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- $H_{0.1}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة اقل او يساوي 5% للسيولة على ربحية شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2005–2015).
- $H_{0.2}$:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة اقل او يساوي 5% لحجم الشركة على ربحية شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2005–2015).
- $H_{0.3}$:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة اقل او يساوي 5% للرفعة المالية على ربحية شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2005–2015).

## متغيرات الدِّرَاسة

تعتمد هذه الدراسة على المتغيرات (السيولة، الرافعة المالية، وحجم الشركة) كمتغيرات مستقلة وعلى الربحية لشركات التأمين في الجزائر كمتغير تابع وتتمثل متغيرات الدراسة في الشكل التالي:




**الشكل رقم (01): متغيرات الدِّرَاسة**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة. كما في دراسة (Ngwili,2014 )

**المتغيرات المستقلة: العوامل الداخلية، وتشمل:**

- السيولة
- الرافعة المالية
- حجم الشركة

المتغير التابع : ربحية شركات التأمين

## نموذج الدِّرَاسة الرياضي

تناولت الدِّرَاسة نموذجاً يعتمد على توضيح الهدف الأساسي للدّراسة، ولتحقيق أهداف الدِّرَاسة جرى الاعتماد على النموذج كما في دراسة (Gebremariyam, 2014, p:38):

$$\mathbf{Prof_{it} = \alpha + \beta_1 LIQ_{i،t} + \beta_2\ Lev_{i،t} + \beta_3 Siz_{i،t} + e_{it}}$$

حيث إنّ:

- $\alpha$ : الثابت
- $Prof_{I,t}$ : الربحية للشركةi عند السنةt.
- $LIQ_{I,t}$ : السيولة للشركةi عند السنةt.
- $Lev_{i.t}$ :الرافعة المالية للشركةi عند السنةt.
- $Siz_{i.t}$ : حجم الشركة للشركةi عند السنةt.
- $e_{I,t}$ :معامل الخطأ العشوائي.
- $\beta_1$ :حساسية التغير في الربحية الناتجة عن السيولة.
- $\beta_2$ : حساسية التغير في الربحية الناتجة عن الرافعة المالية.
- $\beta_3$ : حساسية التغير في الربحية الناتجة عن حجم الشركة

## منهجية الدِّرَاسة

جرى الاعتماد في هذه الدِّرَاسة على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لهذا النوع من الدراسات بعد الرجوع إلى المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمجلات العلمية والمقالات؛ لبناء الجانب النظري، إضافة إلى المنهج التحليلي في تحليل البيانات عن طريق البرامج الإحصائية والقياسية لتسهيل قياس المتغيرات المستخدمة في النموذج.

## مجتمع الدِّرَاسة وعينتها

### مجتمع الدِّرَاسة:

يتكون مجتمع الدِّرَاسة من كافة شركات التأمين العاملة في الجزائر والبالغ عددها 23 شركة تأمين حسب إحصائيات المجلس الوطني للتأمينات في تقريره الأخير.

### عينة الدِّرَاسة:

تتكون عينة الدِّرَاسة من (06) شركات تامين عاملة في الجزائر وتتمثل في: (الشركة الجزائرية للتأمينات، الشركة الجزائرية للتامين وإعادة التأمين، الشركة الوطنية للتامين، شركة ترأست للتأمين وإعادة التأمين، الشركة الدولية للتامين وإعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمينات)، والتي توفرت بياناتها المالية منذ عام 2005 حتى 2015، في حين تم استبعاد الشركات التي لم تتوفر بياناتها المالية خلال الفترة المذكورة.

## محددات الدِّرَاسة

اقتصرت الدِّرَاسة على البيانات المالية لشركات التأمين الجزائرية المنشورة و/ أوالمتوفرة لدى المركز الوطني للسجل التجاري والمجلس الوطني للتأمينات في تقاريرهما الأخيرة.

## التعريفات الإجرائية

**حجم شركة:** يقصد به "تصنيف الشركة إلى شركة كبيرة الحجم أو متوسطة أو صغيرة الحجم فهو يعبّر عنه من خلال حجم أصول الشركة أو إجمالي مبيعاتها أو عدد موظفيها أو القيمة الدفترية لها" (الكبيسي والقضاة، 2014: 111). وبشكل عام كلما كان حجم الشركة أكبر كلّما سهّل لها ادخار رأس المال الخارجي، فالمستثمرون كل اهتمامهم منصب على الشركات التي توفر

عوائد عالية، أمّا في هذه الدِّرَاسة فحجم الشركة يقاس باستخدام اللوغاريتم الطبيعي للقيمة الدفترية لإجمالي الأصول للشركة (Kaya, 2015, P:522).

**الرافعة المالية:** هي "الاستعانة بأموال الآخرين لتمويل عمليات الشركة؛ لتحقيق أرباح أكبر يستفيد منها مُلاك الشركة" (الشيخ، 2008، ص: 52) ويُذكر أنَّ الرافعة المالية تتم بمقارنة نسبة الديون أو الالتزامات إلى الأصول الرأسمالية، وفي هذه الدِّرَاسة لقياس نسبة الرافعة المالية استخدمت الدِّرَاسة نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات (ALghusin, 2015, p:390).

**السيولة:** وتمثل قابلية الأصل لتحويله إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء خلال فترة زمنية (عبد المطلب، 2000، ص:230). وبشكل عام فهي تمثل مقدرة المنشاة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها، وفي هذه الدِّرَاسة سيتم قياسها باستخدام إجمالي الأصول المتداولة إلى إجمالي الخصوم المتداولة (حنفي، 2007، ص:87).

**الربحية:** وتعني " قياس مقدرة المنشاة الإيرادية وهي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت إنجاز العمليات التي قامت بها المنشاة خلال فترة زمنية معينة" (محمد وآخرون،2008، ص:62) وهي تعبر عن نسبة الربح إلى بعض مكونات الميزانية أو قائمة الدخل، وفي هذه الدِّرَاسة سيتم استخدام (صافي الدخل) مقسوماً على إجمالي الأصول كمقياس لقدرة الشركة على استخدام أصولها الاستخدام الأمثل، وبمعنى آخر: العائد على الأصول (ROA)، لمقياس الربحية، وكوسيلة لحساب فعالية الشركة في توليد الدخل ومن ثم تحقيق أهداف المساهمين بتعظيم الأرباح (الشيخ، 2008، ص:44).

**جدول رقم (01)**

**متغيرات الدِّرَاسة وطرق قياسها**

| المتغيرات | طريقة القياس |
|---|---|
| الربحية | Prof = (Net Income) / (Total assets) |
| السيولة | LQU= (Current Assets) / (Current liabilities) |
| الرافعة المالية | Lev = (Total liabilities) / (Total assets) |
| حجم الشركة | Size=Log(Total assets) |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد الدراسات السابقة**

## الدراسـات السابقـة

### أولا: الدراسات باللغة العربية:

**دراسـة خشـارمة وقـاقيش (2000) بعنـوان: العوامـل المـؤثرة علـى الربحيـة فـي شـركات التـأمين الأردنية دراسة ميدانية**

هدفت هذه الدِّرَاسة للتعرف على العوامل المؤثرة على الربحية في شركات التأمين الأردنية وقد شمل مجتمع الدِّرَاسة كافة شركات التأمين المدرجة في سوق عمان المالي البالغ عددها (20) شركة، استعمل الباحث الاستبانة والأساليب الإحصائية كالانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والنِّسَب المئوية لتحليل البيانات وخلصت الدِّرَاسة إلى أنَّ هناك علاقة إيجابية بين كل من الدعاية والإعلان وحجم الشركة وعمر الشركة من جهة وبين الربحية من جهة أخرى مقاسة بالعائد على الاستثمار في شركات التأمين ،كما بينت الدِّرَاسة عن وجود علاقة إيجابية بين نسبة المديونية والربحية في الشركات التي تحقق أرباحاً وعلاقة عكسية بين نسبة المديونية والربحية في الشركات التي تحقق خسارة.

**دراسة زواهرة (2005) بعنوان: أثر نسب السيولة والكفاءة على نسبة الربحية للبنوك وشركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة** (1998-2002)

هدفت هذه الدِّرَاسة إلى معرفة أثر السيولة والكفاءة على الربحية للبنوك وشركات التأمين الأردنية، وكانت عينة الدِّرَاسة قد تكونت من (36) شركة وزعت على قطاعي التأمين والبنوك، حيث مثّل قطاع التأمين ب 20 شركة وقطاع البنوك ب 16 بنكاً خلال الفترة الزمنية (1998-2002) ولتحقيق أهداف الدِّرَاسة ومعرفة أثر متغيرات الدِّرَاسة على الربحية للبنوك وشركات التأمين

الأردنية جرى استخدام نموذج الانحدار المتعدد حيث توصلت نتائج الدِّرَاسة عن وجود آثار إيجابية بين الكفاءة المالية والربحية (البنوك، شركات التأمين الأردنية) وكانت آثار السيولة على ربحية البنوك إيجابية في حين كانت آثارها سلبية على ربحية شركات التأمين الأردنية.

**دراسة الشوملي (2010) بعنوان: العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين الأردنية**

هدفت هذه الدِّرَاسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين الأردنية حيث اختار الباحث في هذه الدِّرَاسة عيّنة مكونة من (25) شركة تامين عاملة بالأردن، وللفترة الزمنية (2005–2008) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى تم قياس أثر بعض المتغيرات المتعلقة بهيكل رأس مال الشركة، كحجم الشركة، ونسبة المديونية، والحصة السوقية لشركات التأمين، وعمر الشركة ومعدل النمو، ونسبة التعويضات إلى الأقساط على الربحية، وأظهرت الدِّرَاسة وجود آثار إيجابية للمديونية على الربحية (مقاساً بالعائد على حقوق الملكية)، وآثار سلبية لحجم الشركة على الربحية وكذلك آثار سلبية لعمر الشركة على الربحية، في حين أظهرت الدِّرَاسة بوجود آثار إيجابية لمعدل النمو على الربحية وآثار سلبية للتعويضات إلى الأقساط على الربحية في شركات التأمين الأردنية.

**دراسة الغصين وزاهر (2014) بعنوان: أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين**

هدفت هذه الدِّرَاسة إلى البحث عن احتمال وجود أثر لعوامل السيولة والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين السورية للفترة الزمنية (2009–2013) واستخدمت هذه الدِّرَاسة التحليل الإحصائي، حيث تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإحصائي

لتحليل البيانات كما تم حساب كل التغيرات السنوية لكل نسبة من النسب المدروسة وقام الباحث أيضاً بدراسة أثر كلٍّ من نسب (السيولة، الملاءة المالية، الكفاءة الإدارية) على الربحية باستخدام الانحدار المتعدد لمعرفة أيّ المتغيرات كانت أكثر تأثيراً على الربحية، وأظهرت النتائج التي توصّل إليها الباحث أنَّ هناك آثاراً عكسية للسيولة على الربحية، بينما كانت ذات دلالة إحصائية وذات أثر طردي الملاءة على الربحية، بينما كانَ أثر الكفاءة الإدارية على الربحية طردياً، وتوصّل الباحث إلى أنّ الملاءة المالية هي المتغيّر الأكثر تأثيراً على ربحية شركات التأمين السورية.

## ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية

**دراسة El-Shami (2008) بعنوان: Determinants of Insurance Companies Profitability in UAE**

هدفت هذه الدِّرَاسة إلى معرفة العوامل المحددة لربحية شركات التأمين بالإمارات، وكانت عيّنة الدِّرَاسة تتكون من (25) شركة تامين خلال الفترة الزمنية (2004–2007)، ولتحقيق أهداف الدِّرَاسة جرى استخدام البيانات الجدولية (panel data) لتوضيح مدى الآثار القائمة للمتغيرات المستقلة (عمر الشركة، الرافعة المالية، والحجم ،الخسارة، حجم رأس المال)، على المتغير التابع (الربحية) مقاساً بالعائد على الأصول (ROA) ،وأظهرت نتائج الدِّرَاسة وجود آثارا إيجابية وذات دلالة إحصائية لـ(حجم الشركة وحجم رأس المال) على الربحية، في حين جاء الأثر سلبياً لـ (الخسارة والرافعة المالية) على الربحية أمّا عمر الشركة فلم يكن له أيّ تأثير على ربحية شركات التأمين في الإمارات وأوصت الدِّرَاسة بإدراج متغيرات الاقتصاد الكلي مع اختيار أطول مدة زمنية ممكنة.

**دراسة Malik (2011) بعنوان: Determinants of Insurance Companies Profitability: An Analysis of Insurance Sector of Pakistan**

هدفت هذه الدِّرَاسة إلى فحص محددات الربحية لشركات التأمين العاملة في باكستان حيث تناول الباحث في هده الورقة العوامل المؤثِّرة على الربحية (عمر الشركة ،حجم الشركة، حجم رأس المال، نسبة الرفع المالي، نسبة الخسارة ) حيث أخذت هذه المتغيرات كعوامل مستقلة والربحية كعامل تابع، أما عينة الدِّرَاسة فشملت (35) شركة تأمين مدرجة في بورصة كراتشي وللفترة الزمنية من (2005–2009). ولتحقيق أهداف الدِّرَاسة وتوضيح العلاقة بين متغيراتها تم استخدام الإحصاء الوصفي ونموذج الانحدار المتعدد، وأظهرت النتائج التي توصل إليها الباحث أنَّه لا توجد علاقة بين الربحية وعمر الشركة في حين هناك علاقة إيجابية إلى حد كبير بين حجم الشركة والربحية كما أظهرت النتائج التي توصل إليها الباحث أن حجم رأس المال له علاقة إيجابية مع الربحية، أما نسبة الخسارة والرفع المالي فإن لهم علاقة سلبية مع الربحية.

**دراسة Almajali & Alamro & Al-Soub (2012) بعنوان: Factors Affecting The Financial Performance of Jordanian Insurance Companies Listed At Amman Stock Exchange**

هدفت هذه الدِّرَاسة إلى معرفة العوامل التي تؤثر بشكل رئيسي على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية وتكون مجتمع الدِّرَاسة من جميع شركات التأمين العاملة بالأردن والبالغ عددها (25) شركة خلال الفترة الزمنية (2002–2007) ولتحقيق أهداف الدِّرَاسة تم استخدام الانحدار المتعدد لتوضيح أثر المتغيرات المستقلة (السيولة، الرافعة المالية، الحجم، عمر الشركة، مؤشّر الكفاءة الإدارية) على المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)، وأظهرت نتائج هذه الدِّرَاسة وجود آثار إيجابية وذات دلالة إحصائية لـ (السيولة، الرافعة

المالية، الحجم، مؤشر الكفاءة الإدارية) في الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، في حين لم يكن هناك أيّ أثر لعمر الشركة على الأداء المالي، وأوصت الدِّرَاسة بضرورة الزيادة في أصول شركات التأمين واختيار الموظفين الأكثر تأهيلاً؛ لتحسن الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية.

**دراسة Boadi & Antwi&Lartey (2013) بعنوان: Determinants of Insurance profitability Firms In Ghana**

هدفت هذه الدِّرَاسة إلى معرفة العوامل المحددة لربحية شركات التأمين العاملة بغانا وكانت عينة الدِّرَاسة تتكون من (16) شركة تامين خلال الفترة الزمنية (2005–2010) ولتحقيق أهداف الدِّرَاسة تم استخدام البيانات الجدولية (panel data) وطريقة المربعات الصغرى العادية(OLS) كما اعتمدت الدِّرَاسة على البعد الطولي للوقت لتوضيح مدى العلاقة القائمة بين المتغير التابع (الربحية) مقاساً بالعائد على الأصول (ROA) والمتغيرات المستقلة (السيولة، والرافعة المالية، والحجم، والملموسية، والخطر، والنمو)، وأظهرت نتائج الدِّرَاسة أنَّه بصرف النظر عن الملموسية التي كانت علاقتها سلبية مع الربحية، جاءت العلاقة إيجابية بين كل من (الحجم والسيولة والرافعة المالية والخطر والنمو) مع الربحية وأوصت الدِّرَاسة بأنّ تراجع المتغيرات المستخدمة في الدِّرَاسة على العائد على حقوق المساهمين (ROE)، للعثور على مدى علاقتها بربحية شركات التأمين العاملة بغانا.

**دراسة Gebremariyam (2014) بعنوان: Determinants of Insurance Companies Profitability in Ethiopia**

تناولت هذه الدِّرَاسة أثر عوامل (حجم الشركة، نسبة الرافعة المالية، نسبة السيولة، نسبة الخسارة، نمو الشركة، ملموسية الأصول، والكفاءة الإدارية) وعوامل الاقتصاد الكلي (النمو

الاقتصادي،والتضخم) على الربحية مقاساً بالعائد على الأصول (ROA) لشركات التأمين العاملة بإثيوبيا وكانت عينة الدِّرَاسة تتكون من (10) شركات تامين خلال الفترة الزمنية (2008–2013)، ولتحقيق أهداف الدِّرَاسة تم استخدام الانحدار المتعدد لتفسير البيانات المالية وتوضيح أثر متغيرات الدِّرَاسة، وبينت نتائج الدِّرَاسة بوجود آثار إيجابية (لحجم الشركة، ملموسية الأصول، نمو الشركة والكفاءة الإدارية) على الربحية عكس نسبة الرافعة المالية ونسبة الخسارة والتي كانت آثارهم سلبية على الربحية، في حين لم يكن هناك أيّ أثر لنسبة السيولة والنمو الاقتصادي والتضخم على الربحية وأوصت الدِّرَاسة بضرورة تناول فترة طويلة لتحقق بشكل كاف من أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية شركات التأمين العاملة بإثيوبيا.

**دراسة Ngwili (2014) بعنوان: The Relationship Between liquidity And Profitability of Insurance Companies In Kenya**

سعت هذه الدِّرَاسة إلى اختبار العلاقة بين السيولة والربحية لشركات التأمين العاملة في كينيا حيث غطت عينة الدِّرَاسة (49) شركة تامين عاملة بكينيا خلال الفترة الزمنية من (2009–2013) ومن خلال هذه الدِّرَاسة جرى قياس علاقة كل من (نسبة السيولة، الرافعة المالية، حجم الشركة، ونسبة الخسارة) والربحية مقاساً بالعائد على الأصول (ROA) ولتحقيق أهداف الدِّرَاسة جرى استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل العلاقة بين متغيرات الدِّرَاسة، وخلصت دراسة الباحث إلى أنْ هناك علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين نسبة الخسارة والربحية كذلك وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لـ (صافي أقساط التأمين) والسيولة (السيولة السريعة) والربحية في حين أظهرت الدِّرَاسة أنّ الرافعة المالية كانت

علاقتها سلبية مع العائد على الأصول وأوصت الدِّرَاسة بالدور المهم للإدارة السليمة وإلى الاستثمار في الأصول السائلة من أجل تحسين السيولة فضلا عن التنويع في فرص النمو.

**دراسة Reshid (2015) بعنوان: Determinants of Insurance Companies Profitability in Ethiopia**

هدفت هذه الدِّرَاسة إلى التعرف على المحددات التي تؤثر على ربحية شركات التأمين العاملة بإثيوبيا (نسبة الملاءة المالية،حجم الشركة، السيولة، القسط التأميني، معدل النمو الاقتصادي) وكانت عينة الدِّرَاسة مكونة من (09) شركات تأمين من مجموع (17) شركة عاملة في إثيوبيا للفترة الزمنية (2004–2014) وباستخدام الإحصاء الوصفي والانحدار المتعدد توصلت دراسة الباحث إلى أنّ نسبة الملاءة المالية لها آثار سلبية وذات دلالة إحصائية على الربحية في حين أنّ السيولة وحجم الشركة والقسط التأميني لهم آثار إيجابية وذات دلالة إحصائية على ربحية شركات التأمين بإثيوبيا بالإضافة إلى أنّ معدل النمو الاقتصادي له تأثير كبير على الربحية وتوصلت الدِّرَاسة إلى أنّ السيولة هي أهم عامل يؤثر على ربحية شركات التأمين بأثيوبيا.

**دراسة Kripa&Ajasllari (2016) بعنوان: Factors Affecting The Profitability of Insurance Companies In Albania**

هدفت هذه الدِّرَاسة لمعرفة العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين العاملة في ألبانيا وتناول الباحث في دراسته تأثير كل من معدلات (معدل النمو، الخصوم، السيولة، الأصول الثابتة، حجم رأس المال، وحجم الشركة) على ربحية شركات التأمين العاملة في ألبانيا حيث شملت عينة الدِّرَاسة (07) شركات تامين وللفترة الزمنية (2008–2013). ولتحقيق أهداف الدِّرَاسة تم استخدام الانحدار المتعدد، وأظهرت نتائج الدِّرَاسة أن عوامل (معدّل النمو، الخصوم، السيولة، الأصول

الثابتة) هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على ربحية شركات التأمين بألبانيا وارتبط معدل النمو ارتباطا إيجابياً مع الربحية، بينما المطلوبات والسيولة والأصول الثابتة ارتبطت ارتباطاً سلبياً مع الربحية.

**دراسة Ondigi& Willy (2016) بعنوان: Factors affecting of The Profitability Insurance Firms :Case of Firms listed on Nairobi Securities Exchange،**

صممت هذه الدِّرَاسة لتقييم العوامل التي تؤثر على ربحية شركات التأمين العاملة في كينيا(الشركات المدرجة ضمن بورصة نيروبي للأوراق المالية) وقيمت هذه الدِّرَاسة أثر كل من (حجم الشركة، والسيولة، وحقوق الملكية، والديون) على ربحية شركات التأمين في كينيا، أما عينة الدِّرَاسة فكانت على (06) شركات مدرجة ضمن بورصة نيروبي على مدى (5) سنوات للفترة (2010– 2014)؛ ولتحقيق أهداف الدِّرَاسة تم باستخدام الإحصاء الوصفي والانحدار المتعدد، حيث توصلت الدِّرَاسة إلى أن عوامل (حجم الشركة، السيولة، حقوق الملكية، والديون) هي العوامل التي كان لها تأثير كبير على ربحية شركات التأمين العاملة بإثيوبيا وكانت السيولة أحد المحددات الرئيسية الأكثر تأثيرا على ربحية هذه شركات وأوصت الدِّرَاسة بالحفاظ على مستويات السيولة الكافية وإن كانت في شكل أوراق مالية قصيرة الأجل من أجل مواجهة الأزمات المالية.

**دراسة Daare (2016) بعنوان: Determinants of Non-Life Companies Insurance Profitability: An Empirical Study In India**

هدفت هذه الدِّرَاسة إلى بيان العوامل المحددة لربحية شركات التأمين باستثناء شركات التأمين على الحياة والعاملة في الهند وكانت عينة الدِّرَاسة تتكون من (08) شركات خلال الفترة الزمنية (2006–2016) ولتحقيق أهداف الدِّرَاسة تم استخدام معامل الانحدار المتعدد لتوضح آثار

متغيرات الدِّرَاسة (حجم الشركة، عمر الشركة، السيولة، الخسارة ،الناتج المحلي الإجمالي، نمو القسط، التضخم، وكفاية راس المال) على الربحية مقاسا بالعائد على الأصول (ROA). وأظهرت نتائج الدِّرَاسة عن وجود أثر إيجابي لـ (حجم الشركة، السيولة، عمر الشركة، الخسارة، والناتج المحلي الإجمالي) على الربحية في حين كانت الآثار سلبية لـ (كفاية راس المال ونمو القسط والتضخم) على الربحية كما أظهرت نتائج الدِّرَاسة أن عوامل (حجم الشركة والسيولة والتضخم) هي العوامل الأكثر تأثيراً على ربحية شركات التأمين العاملة بالهند كما أوصت الدِّرَاسة بضرورة اهتمام مدراء شركات التأمين في إدارة الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة للحفاظ على السيولة الأمثل في شركات التأمين العاملة بالهند.

**دراسة WaliUllah (2016) بعنوان: Factors Determining of Insurances Profitability of Bangladesh**

هدفت هذه الدِّرَاسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على ربحية شركات التأمين العاملة في بنغلادش حيث كانت عينة الدِّرَاسة تتكون من (08) شركات تأمين والمدرجة في بورصة داكا للأوراق المالية وللفترة الزمنية (2005 – 2014) ولتحقيق أهداف الدِّرَاسة تم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتوضيح أثر المتغيرات المستقلة (حجم الشركة ،خطر الاكتتاب، نسبة النفقات، هامش الملاءة، نمو القسط، ونمو الأصول) على المتغير التابع (الربحية) مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)، وأظهرت نتائج هذه الورقة البحثية عن وجود آثار عكسية وذات دلالة إحصائية (خطر الاكتتاب وحجم الشركة) على الرِّبحية في حين جاءت الآثار إيجابية وذات دلالة إحصائية بين (نسبة النفقات، هامش لملاءة، نمو القسط، ونمو الأصول) على الرِّبحية، كما أوصت الدِّرَاسة

بضـرورة توجيـه مزيـد مـن البحـوث باختيـار عينـة أوسـع وبإدمـاج متغيـرات أكثـر لمعرفـة محـددات الربحية وكيف يمكن تحسينها.

**ما يميز هذه الدِّراسة**

تختلف هذه الدِّرَاسة من وجهة نظر الباحث عن الدراسات السابقة ،من عدة نواحي فمن ناحية تتميز هذه الدِّرَاسة بأنها طبقت على شركات التامين في الجزائر و هي بيئة مختلفة إلى حد بعيد عن بيئة معظم الدراسات السابقة الأخرى من حيث طريقة التشريعات المنظمة لهذه الشركات و مستوى الخدمات المقدمة من قبلها، أيضا غياب الدراسات الجزائرية خاصة التي تعالج هذا النوع من المواضيع وكذلك تركيز هذه الدِّرَاسة على فترة طويلة نوعاً ما من (2005–2015).

# الفصل الثاني

# محددات الربحية

### تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى عرض الإنتاج النظري والمبني على الدراسات والأفكار التي لها علاقة مع متغيرات الدِّرَاسة وذلك من خلال مراجعة لمصادر الأدبيات السابقة، حيث ينقسم الفصل إلى ثلاث مباحث، الأول يتعلق بربحية شركات التأمين والذي يمثل المتغير التابع للدراسة ، والثاني يتعلق بالبنود المالية التي تضمنتها الدِّرَاسة والتي تتمثل في المتغيرات المستقلة والثالث عن التامين.

## المبحث الأول- الربحية ونسبها

### الربحية

تعد الربحية واحدة من الأدوات الأكثر استخداما في التحليل المالي للحكم على أداء أيّ منشاة فهي التي تحدد خطط المنشاة المستقبلية فبالرغم من أن هدف أيّ منشاة هو تعظيم الثروة إلا أن هذا لا يتأتى إلا من خلال تحقيق مستويات عالية من الربحية فهي مهمة لمديري الشركات وأصحاب المصالح فمؤخرا أصبح هناك عدد متزايد من الدراسات التي أخذت حيزاً بارزاً عن ربحية المنشاة والمحددات التي تؤثر عليها وقد أخذت ربحية الصناعة المالية اهتمام العديد من الباحثين في الدراسات الحديثة لما لها من أهمية في قياس الأداء (Boadi, et al., 2013, p :43).

### مفهوم الربحية

تعبر الربحية عن نسبة مقدار الربح لعناصر التشغيل داخل المنشأة فهي عبارة عن مؤشر جوهري في تقيم أداء المنشأة والهدف الأساسي الذي تصبو جميع المنشآت إلى تحقيقه والحفاظ

على استمراريتها، فهي أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال وبناء قيمة سوقية للمنشاة، كما وتُعدُّ مؤشراً هاماً بالنسبة للدائنين، وهي خلاصة لعدد من السياسات والقرارات التي اتخذها المدراء وعادة ما تدل المستويات المرتفعة للربحية على قوة المركز المالي للمنشأة فيحين المستويات المنخفضة تدل على الضعف والتدهور داخل المنشأة (الزبيدي، 2011، ص:203-204).

كما تدلُّ الربحية على نسبة الربح إلى بنود الميزانية وقائمة الدخل فهي التي تقيس القدرة التشغيلية للشركة وتعكس مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح والربحية ذات أهمية كبيرة في تقييم الأداء واتخاذا القرارات لدى جهات متعددة وفئات مختلفة كالمقرضين والمساهمون والموردون (النعيمي والخرشة،2007، ص:36).

وعرّفت بأنها "العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح" (اللوزي وآخرون، 1997، ص:122).

كذلك عُرِّفت الربحيَّة على أنّها " قياس مقدرة المنشأة الكسبية التي توضح الكفاية التي صاحبت إنجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة " (محمد وآخرون، 2010، ص:62).

أيضاً عرفت بأنها العامل الذي يقيس قدرة المنشأة على إفراز فائض بالنسبة إلى المبلغ المستثمر خلال فترة زمنية معينة (Couvreur, 1982, p:112).

ومن تلك المفاهيم والتعريفات السابقة يعرّف الباحث الربحية على أنّها: مقدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من مواردها المتاحة واستثماراتها، التي يفضل أنْ تكون أكبر من النفقات المترتبة

عليها خلال فترة زمنية معينة، وكلّما كانَ هذا المؤشر مرتفعاً زاد رضى المستثمرين والمدراء والدائنين عن أداء الشركة.

### نسب الربحية

يوجد مجموعة من المؤشرات المالية التي تستخدمها الشركات والمحللين الماليين من أجل الوقوف على أداء الشركات ومعرفة ربحيتها، تسمى نسب الربحية، حيث تعكس هذه النسب قدرة المنشأة وفاعليتها في توليد الأرباح؛ ولهذا تُعدُّ نسب الربحية من النسب المهمة للمالكين والمستثمرين لأنها من أولويات أيّ نشاط استثماري فهي التي تبرر استمرارية أيّ منشأة (الزبيدي، 2011، ص:74).

وتُعدُّ نسب الربحية من المؤشرات الجوهرية والتي تعبر عن مقدرة المنشأة على توليد الأرباح من الموجودات أو المبيعات فهي تعكس الأداء والكفاءة التشغيلية للمنشأة كما تعبر عن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، فهذه النسب ذات أهمية بالغة للمالكين وللإدارة والمقرضين على حد سواء (خريوش وآخرون، 2005، ص:255).

### العائد على مجموع الأصول:

تشير هذه النسبة إلى كفاءة استخدام الأموال في الأصول، حيث تمثل انعكاس لجميع الموارد المالية المستثمرة بالشركة في تحقيقها للأرباح الصافية، ويعبّر عنها رياضياً بالمعادلة التالية (كراجةوآخرون،2002، ص:38):

$$\text{العائد على مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}} * 100\%$$

**العائد على حقوق الملكية**

تقيس هذه النسبة العائد على مجموع استثمارات المالكين وحملة اسهم الشركة من أرباح الشركة، ويعبر عنها رياضياً بالمعادلة التالية (الشمري، 2010، ص :61):

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} * 100\%$$

**هامش الربح (الربح إلى المبيعات)**

تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على تحقيق الربح نتيجة الإيرادات التي تحققها، ويعبر عنها رياضيا بالمعادلة التالية (العارضي، 2013، ص :67):

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} * 100\%$$

**الربح إلى المطلوبات:**

تقيس هذه النسبة مقدار تغطية الأرباح المتحققة خاصة بالتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية في المنشأة لمجموع المطلوبات، ويعبر عنها رياضيا بالمعادلة التالية (محمد وآخرون، 2000، ص :51):

$$\text{نسبة الربح إلى المطلوبات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضريبة}}{\text{مجموع المطلوبات}} * 100\%$$

# المبحث الثاني – السيولة والرافعة والحجم

## السيولة النقدية:

تعد السيولة من المواضيع المهمة والحساسة في نشاط أيّ شركة، فهي بمثابة المرآة التي تعكس نقاط القوة أو الضعف لأي منشأة، حيث أنَّ نقصاً في درجة السيولة في أموال واستثمارات الشركة سيؤثر بشكلٍ كبيرٍ على نشاطها، فالسيولة هي التي تتمحور حولها أغلب القرارات المالية التي تمارسها إدارة المنشأة فهي بمثابة الهدف القصير الذي تسعى لتحقيقه أيّ منشأة (الزبيدي، 2011، ص:100).

وتناول آخرون عدة تعاريف للسيولة ومنها:

- عرّفت السيولة على أنّها " مقدرة المنشأة على توفير النقد اللازم لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل المتوقعة وغير المتوقعة في مواعيدها دون تحمل خسائر" (الشبيب، 2009،ص:26).

- كذلك عرّفت على أنّها كلما تحتفظ به المنشأة من أموال تكون في شكل نقد أو موجودات قابلة للتحويل لنقد وبدون الخسارة في أصل القيمة لأن الهدف منها هو مواجهة التزامات المنشأة وبدون أيّ تأخير (الحسيني والدوري، 2000،ص:93).

كما صنف طنيب وعبيات (2009، ص :61–62) السيولة إلى صنفين:

- **سيولة الأصل:** ويقصد بها قدرة المنشأة على تحويل الأصل إلى نقدية، ومن دون خسائر ضمن النشاط الطبيعي للشركة ،وتقاس درجة هذه السيولة من خلال الوقت

اللازم لتحويله إلى نقد وكذلك من خلال درجة الثقة في القدرة لتحويله إلى نقد ومن دون أيّ خسائر.

- **سيولة الشركة:** ويقصد بها ما تمتلكه المنشأة من موجودات يمكن تحويلها إلى نقد في أسرع وقت ممكن وتعمل على مساعدة المنشأة من أجل تغطية التزاماتها.

ومن خلال تلك المفاهيم السابقة نستنتج أنَّ السيولة تتمثّل بوفرة الأموال حيث تكون على شكل نقدية أو شبه نقدية لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل ومن أجل تجنب مشاكل الدفع بشكل مباشر.

ومن هنا تُعدُّ أهمية السيولة النقدية من أنّها وسيلة لضمان استمرارية الشركة في العمل وتحقيق الربح وبناء سمعة مالية جيدة، وتعد أيضاً مفتاحاً لكسب ثقة التعامل مع الشركة، على نقيض ذلك إن لم تكن هناك وفرة في السيولة فإنّ كلّ استثمارات المنشأة ستتعطل، وتكون غير قادرة على توفير متطلباتها التشغيلية، وتكون بذلك عاجزة عن تغطية التزاماتها في مواعيدها المحددة، وبذلك تؤدي لمشاكل مالية ممكن تصل لحالة العسر المالي (المصري،2015،ص:24).

## نسب السيولة

يلجأ مدراء الشركات، والمهتمين، والمستثمرين لتقييم أداء المنشأة والاطمئنان على وضع استثماراتهم من خلال مجموعة من مؤشرات السيولة المهمة، إذ تُعدُّ نسب السيولة من اقدم النسب استخداما حيث تمكن المنشأة من قياس قدرتها على أداء التزاماتها القصيرة الأجل، وكذلك التعرف على ان كل استثماراتها بعيدة عن العسر المالي، فهي من النسب الفعالة التي تستطيع من خلالها الأطراف المانحة الائتمان للمنشأة والأطراف المتعاملة مع المنشأة تقدير درجة الحماية للمنشأة

وغالب ما تشمل درجة السيولة الموجودات المتداولة التي تُعدُّ أداة مهمة لتغطية مشاكل العمليات التشغيلية لدى المنشأة (خريوش والعبادي، 2005، ص:260).

وسوف نعرض أهم نسب السيولة التي تهتم بها إدارة المنشأة:

1) **نسبة التداول:** تهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها المستحقّة في موعدها، ويعبّر عنها رياضياً بالمعادلة التالية (هندي، 2003،ص:74):

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

وتُعدُّ نسبة التداول مقياساً عامّاً لنسبة السيولة في المنشأة، لأنها تقدم أفضل مؤشر لهامش الأمان، فهي تعبر عن مدى تغطية الموارد المتاحة في الأجل القصير لديون المنشأة القصيرة الأجل (النعيمي، 2008، ص:90)

2) **نسبة السيولة السريعة:** تهدف هذه النسبة إلى بيان قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على البضاعة، ويعبّر عنها رياضياً بالمعادلة التالية (النعيمي، 2008، ص:91):

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{البضاعة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

3) **نسبة النقدية:** تهدف هذه النسبة إلى معرفة الموجودات النقدية في المنشأة نسبةً إلى التزاماتها ويعبر عنها رياضياً بالمعادلة التالية (إسماعيل، 2008، ص:74):

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{الموجودات النقدية وشبه النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

## الرافعة المالية

### أولاً: مفهوم الرافعة المالية:

ترتبط الرافعة المالية ارتباطاً مباشراً بالقرارات التمويلية التي تساعد على تشكيل مزيج الهيكل المالي للمنشأة وقد ينتج عن الرفع المالي زيادة في نسبة المخاطرة على المنشأة في خدمة ديونها، لذلك تحاول المنشأة الموافقة بين أثر كل من الاقتراض والعائد على الملكية من جهة وكذلك نسبة المخاطرة التي ممكن يتعرض لها المساهمون من جهة أخرى (سمحان، 2015، ص:144).

إن حسن التعامل مع مفهوم الرافعة المالية من قبل المنشأة والموافقة بين العائد المتوقع والمخاطرة سيمكّن المنشأة من زيادة العائد على الأصول التي استثمرت فيها أموالها المقترضة ثم سيؤدي حتماً إلى زيادة في العائد على حقوق الملكية، لكن سيحصل عكس ذلك إذا فشلت المنشأة في استغلال تلك الأموال المقترضة والتي حينها سيكون العائد المحقق أقل من الفوائد الملزمة عليها وهذا سيؤدي إلى مشاكل مالية للمنشأة (مطر، 2010، ص: 218).

- يعرف الرفع المالي: بأنَّه مدى اعتماد المنشأة على الدين والاقتراض من المؤسسات المالية ويتوجب على هذا الدين فوائد مدينة تصبح بمثابة تكلفة ثابتة تلزم المنشأة بدفعها وإذا كان هذا الدين بمثابة اسهم ممتازة فتدفع أرباحها تكلفة أيضاً (الشبيري، 2013، ص:241).

- وتُعرّف الرافعة المالية بأنّها مدى استخدام الشركة للدين والذي يترتب عليه تكاليف ثابتة ملزمة الشركة بدفع الأصل مع الفوائد المترتبة عليه(Gibson, 2009, p:335).

- وتُعرّف أيضا بأنّها " درجة اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت(سواء كانت قروض ام سندات أم أسهما ممتازة) مما يؤثر على الأرباح التي

يحصل عليها الملاك كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها "

(هندي،2008،ص: 614).

إنّ الرافعة المالية تقوم على أساس تحسين الربحية عن طريق الاقتراض بأقل كلفة نسبياً من جهة، وتشغيل هذه الأموال في نشاطات الشركة من جهة أخرى لتحقيق عوائد أعلى من كلفة الاقتراض كما تعود حالات انخفاض كلفة الإقراض إلى ثبات الدخل وحق الأولوية للمقرض في موجودات الشركة في حالة التصفية (عقل، 2000، ص: 462).

**ثانيا: نسب الرفع المالي:**

حيث يتم قياس أثر الرافعة المالية على أداء المنشآت المختلفة من خلال مجموعة من النسب يطلق عليها نسب الرفع المالي، فهي تُعدُّ مؤشرات المقياس المناسب للمخاطر المالية وخاصة عندما تكون القيمة السوقية للموجودات غير كافية للوفاء بالتزامات المنشأة في حالة التصفية حيث تهتم هذه النسب بقياس مجموعه من العلاقات ترتبط بهيكل رأس المال والأعباء المرتبطة بالفوائد عن الأموال المقترضة للمنشأة (محمد وآخرون، 2008، ص: 255).

**1) نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الموجودات:**

تستعمل هذه النسبة لقياس مدى اعتماد الشركة في تمويل أصولها على الأموال المقترضة، ويعبر عنها رياضيا بالمعادلة التالية (محمد وآخرون، 2008، ص: 256):

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{إجمالي الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}} * 100\%$$

وتُعدُّ هذه النسبة مؤشراً على تمويل أصول الشركة من المصادر الخارجية حيث في ارتفاعها، يكون مؤشراً سلبياً، وانخفاضها فانه يدل على مدى مقدرة الشركة على تمويل استثماراتها وتغطية التزاماتها.

**2) نسبة الديون إلى حقوق الملكية:**

وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الشركة على تغطية أموال الفوائد الملزمة على ديونها من الخارج، قصيرة وطويلة الأجل، ويعبر عنها رياضيا بالمعادلة التالية (محمد وآخرون، 2008، ص:257):

$$\text{نسبة الديون في حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الديون طويلة وقصيرة الأجل}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} * 100\%$$

ويعتبر انخفاض هذه النسبة مؤشراً إيجابياً للمنشأة على تغطية الديون الخارجية بواسطة حقوق الملكية وارتفاعها مؤشراً سلبياً على مقدرة المنشأة لتغطية ديونها، ومن خلالها يتم توضيح المخاطرة المترتبة عليها.

كما تسمى الرافعة المالية أيضاً بالمتاجرة بالملكية حسب (الاغا، 2005 ،ص:81)،وتعني قيام المنشأة باستخدام أموال الغير من أجل الحصول على أكبر عائد ممكن للمالكين ويعبر عنها رياضياً بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرفع المالي} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

**حجم الشركة:**

يعد الحجم من العوامل المهمة لدى المنشأة، إذا أنّ المنشآت ذات الحجم الكبير عادة ما تكون أقلَّ عرضة للمشاكل المالية ومخاطر الإفلاس فهي عادة ما تكون لديها قدرات وفرص متنوعة كبيرة وهذا ما يمكنها من امتلاك مصادر عدة للدخل، أيضاً الكلفة التمويلية لهذا النوع من الشركات تكون أقلَّ مقارنة بالشركات ذات الحجم الصغير، أمَّا بالنسبة لهيكلها التمويلي فغالباً ما يكون ذو نسب مديونية عالية أكثر من نسب الملكية (خربوش وآخرون، 2005، ص:256).

إنَّ كِبَرَ حجم المنشأة دائماً ما يفتح لها المجال للحصول عل القروض لتمويل عملياتها الإنتاجية والتسويقية وهذا ما يمكنها بالتمتع بمرونة عالية في مشاريعها الاستثمارية فمؤشرات النمو العالية هي التي تمكنها غالباً من المحافظة على الوضعية التنافسية في السوق.

إن الحجم الكبير للمنشأة دائماً ما تستفيد منه المنشأة في عمليات البحث والتطوير مع إمكانية اقتناء احدث التقنيات المتطورة، في حين إشارة عدة دراسات وأبحاث أخرى على أن الحجم ممكن أن يكون ذو جانب سلبي بالنسبة للمنشأة لأنها ستكون أكثر تعقيد وبالتالي التأثير على أدائها المالي (قطامين، 1995، ص:8).

وظهرت عدة آراء وأفكار حول هذا الموضوع خاصة بين مؤشرات الربحية ومؤشرات حجم شركة لان هناك من يربط معدلات الربحية العالية بحجم الشركة في حين أن الطرف الثاني يرى أنْ حجم المنشأة الكبير يؤثر على الكفاءة والأداء وبالتالي عدم استغلال كل الفرص التي تكون متاحة لدى الشركة (أبو رزيق، 2005، ص: 41).

**مفهوم حجم الشركة**

يقصد به تصنيف الشركات قيد البحث إلى شركات صغيرة الحجم وشركات كبيرة الحجم وفقاً لعدة مقاييس لقياس حجم الشركة منها (إجمالي الأصول، إجمالي المبيعات، عدد العمال، القيمة الدفترية للشركة، القيمة السوقية للشركة) (موسى وصافي، 2009، ص:6).

كما ذكر في التعريف إلى أن هناك عدة مؤشرات يمكن استخدامها لقياس حجم المنظمة مثل مجموع الموجودات وقيمة رأس المال وحجم المبيعات وعدد العاملين، وفي هذه الدِّرَاسة تم اختيار مجموع الموجودات كمؤشر لقياس حجم المنشاة، وقد تم قياس حجم المنظمة من خلال أخذ اللوغاريتم مجموع الموجودات للشركات عينة الدِّرَاسة.

# التأميـــــــن

## تمهيد

إنَّ نشاط التأمين ليس حديث النشأة بل ظهر منذ القدم وهو نشاط تطور بتطور المجتمعات، حيث برز دوره كوسيلة للحماية من الأخطار التي يواجهها الفرد والمجتمع في ذاتهم أو ممتلكاتهم ثم كأداة ادخار وعنصر مهم في تمويل المشاريع، فالتأمين يوجب وجود علاقة قانونية بين المؤمِّن والمؤمَّن له وهذا أدى لوجود نوع من أنواع التعاون والتضامن بين أطرافه.

## نشأة التأمين

إنَّ التأمين فكرة قديمة تطورت مع تطور البشرية، كما أنّ العديد من الباحثين اختلفوا في تحديد نشأته إلا أنَّ المتعارف عليه أنَّ بداياته تعود إلى العصور القديمة، ويرى بعض الباحثين أنَّ التأمين عُرِفَ بصيغته الحديثة أيام حضارة الإغريق عندما كان المحاربون يجمعون مساهماتهم في صندوق ليقوموا بتعويض أَسَر الجندي القتيل (مخناش، 2015، ص: 96).

فقد كان التأمين في بداية نشأته في شكل تعاون وتضامن وتكافل بين مجموعة من الأفراد فكانوا يدفعون مبالغ مالية في شكل أقساط تقدم فيما بعد للشخص الذي يلحقه الخطر فكانت توزع الخسائر فيما بينهم بعد تحقق الخطر وهو شبيه بما يسمى بالتأمين التعاوني (برغوتي، 2013،ص:3).

وهناك من يرى أنَّ التأمين تعود نشأته إلى زمن حضارة الرومان والفينيقيين، حيث كان يسمى بعقد القرض البحري، حيث جاء فيه أنَّ بموجبه يحصل صاحب السفينة على القرض مقابل

فائدة متفق عليها مسبقاً، حيث أنَّه عند وصول الشحنة سالمة يتم حينها ردَّ القرض وفوائده وفي حالة العكس يخسر المقرض القرض مع الفوائد (قرواني، 2014، ص:13).

أما بالنسبة للتأمين على الحياة فقد ظهر بظهور التأمين البحري لأنه تضمن في طياته تأمين السفينة وحمولتها بما فيها كل الأشخاص الذين على السفينة (مخناش، 2015،ص:97).

وأمّا التأمين البري فقد ظهر في القرن السابع عشر وكان سببه الحريق الذي مسَّ لندن سنة (1066) والذي أتى على معظم مباني المدينة، والذي كان سببا وراء نشأة العديد من شركات التأمين في الدول الأوروبية (موساوي، 2006، ص:04)

و في القرن التاسع عشر ومع ظهور الثورة الصناعية وازدياد النمو الصناعي ظهرت العديد من أنواع التأمينات التي تخص السيارات وحوادث العمل، والتأمين عن المسؤولية وأخطار الحروب والطيران وغيرها من التأمينات وهذا بسبب النمو البشري والاقتصادي (قوارح، 2012، ص:04).

### مفهوم التأمين

على الرغم من أنَّ التأمين في جوهره يدل على الضمان المالي لمن تلحق به الخسارة أو الخطر، وتعدد مفاهيمه نظراً لتعدد أنواعه والوظائف التي يشملها واختلاف الأسس التي يقوم عليها إلا أنَّه يمكن أنْ نذكر من بين هذه التعريفات ما يلي:

- **من الناحية القانونية**

فالقانون المدني الجزائري في نصّ المادة (619): يعرَّف التأمين على أنَّه "عقد يلتزم بمقتضاه المؤمِّن أنْ يؤدي للمؤمَّن له أو إلى المستفيد الذي اشترط لصالحه مبلغاً من المال أو إيراد مرتب أو أيّ عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخط المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أيّ دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمِّن للمؤمَّن له" (جديدي، 2000، ص:20).

- **من الناحية الاقتصادية**

يعرّف التأمين بأنه" عملية يتعهد بمقتضاها طرف يسمّى المؤمِّن اتجاه طرف آخر يسمى المؤمَّن له ،بتعويضه عن الخسارة التي تلحق به في حال تحقق الخطر وذلك مقابل قسط يدفعه المؤمَّن له إلى المؤمِّن " (Picard et Besson,1964, p : 01).

وبعرف التأمين أيضا على آن هو "عبارة عن وسيلة اقتصادية يمكن عن طريقها استبدال خسائر كبيرة محتملة بأخرى صغيرة مؤكدة والتي تتمثل في قسط التأمين".(الهانس وحمودة 1999، ص:42)

ويعرف كذلك بأنَّه عمل من أعمال التنظيم والإدارة؛ لأنّه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة من الحالات لتقليل درجة عدم التأكد والتأمين ما هو إلا تصوّر لمبدأ استبعاد عدم التأكد، وذلك بالتعامل مع مجموعة من الحالات بدل التعامل مع حالات مفردة (أبو السعود، 2000، ص :35).

خلاصة ما سبق يرى الباحث أنَّ التأمين: هو عبارة عن عمل يسعى إلى نقل عبئ أخطار معينة من مجموعة من الأفراد (المؤمَّن لهم) إلى المؤمِّن، هذا الأخير الذي يتعهد بدوره بدفع مبلغ

من المال حالة تحقق الخطر مقابل أقساط يكون قد استلمها وكلّ هذا يكون وفقاً لعقد يبرم بين الطرفين.

## أنواع التأمين

هناك عدة تقسيمات وأنواع للتأمين، حيث يُقسم بحسب الخدمة التي يقدِّمها كلُّ نوع من أنواع التأمينات وفيما يلي نذكر أهمَّ هذه التقسيمات:

**أولا : تقسيم التأمين بحسب الجهة التي تقدم الخدمة التأمينية:**

يقسم التأمين حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أصناف (حدباوي، 2012، ص:21-20):

**التأمين التعاوني:** يقوم هذا النوع من التأمين بين مجموعة من الأفراد تربطهم مصلحة مشتركة وفيه تتم العملية التأمينية بأقل تكلفة بحيث يدفع كلُّ فرد مبلغاً معيناً، حيث تتقاسم فيه الخسارة التي تصيب الفرد الواحد على مجموعة الأفراد، وهذا النوع من التأمينات لا يهدف لتحقيق الأرباح بقدر ما يهدف للتعاون من أجل تحمل الأخطار.

**التأمين التجاري:** يكون نشاط هذا التأمين على أساسٍ تجاريٍ، بواسطة الأقساط التي يتم احتسابها على أساس الخطر، ويهدف هذا النوع من التأمين لتحقيق الأرباح، ويكون هذا النوع من التأمينات غالباً اختيارياً، بمعنى أنّ للفرد حريّة الاختيار دون إلزام للقيام بالتأمين.

**التأمين الحكومي الإجباري:** ويقوم نشاط هذا التأمين على أساس الحماية أكثر من تحقيق الربح ويكون فيها الفرد ملزماً به، وتسعى من خلاله الحكومة لحماية الأفراد من الأخطار التي قد يتعرضون لها، وتتولى إدارته وتنظيمه، ومن هذه التأمينات: التأمين على المسؤولية المدنية الناتجة عن حوادث المرور.

## ثانيا : تقسيم التأمين من حيث موضوع التأمين

حسب هذا الأساس تم تقسيم التأمين إلى الأنواع التالية (جحيش، 2014، ص:8-9):

**تأمينات الأشخاص:** هذا النوع من التأمين يكون ضد الأضرار التي ممكن أنْ تلحق بالفرد بحيث يقوم الأفراد بتامين حياتهم من الأخطار التي قد تصيبهم في أنفسهم كالتأمين على الحياة أو ضد الحوادث الشخصية أو المرض.

**تأمينات الممتلكات:** ويقوم هذا النوع من التأمينات بتأمين الأموال والممتلكات وهذه الممتلكات سواء كانت منقولة أو غير منقولة خاصة أو عامة ضد الأخطار التي يمكن أنْ تلحق بها، كخطر السرقة أو الحريق.

**تأمينات المسؤولية المدنية:** في هذا النوع يكون الضرر المؤمِّن ضدَّه من أخطار المسؤولية نتيجة تصرفات خاطئة للغير فالتعويض عن الأضرار المادية والجسمانية التي يسببها المؤمَّن له تجاه الغير يكون ملزما بها، كتأمين المسؤولية المتعلقة بحوادث المركبات.

## ثالثا : التقسيم العملي للتأمين:

يقسم التأمين حسب هذا المعيار إلى نوعين (مخناش، 2014، ص: 101):

**تأمينات الحياة:** في هذا النوع من التأمينات يكون فيه المؤمِّن متعهداً بدفع مبلغ من المال للمؤمَّنِ له نظير الأقساط المحددة التي كان يؤديها المؤمَّن له عند حالة الوفاة أو في حالة بقائه على قيد الحياة لفترة محددة، ويحتوي هذا النوع على عقود تأمين في حالة الوفاة أو الحياة أو عقود تغطي الحالتين معاً.

**التأمينـات العامـة:** ويشـمل هذا النـوع من التأمينـات كافـة أنـواع التأمينـات الأخـرى كالتـأمين البحري والتأمين على الحوادث والتأمين ضد الحرائق فهو يستثني فقط تأمينات الحياة.

## عقد التأمين

يُعد الجانب القانوني أساس تنظيم العلاقة بين المؤمِّن والمؤمَّن له بغرض الحفاظ على حقوق كلا الطرفين.

### ماهية عقد التأمين:

هو عبارة عن اتفاق يُعقد بين المؤمِّن والمؤمَّن لـه، الذي بمقتضـاه يتعهد الطرف الأول بدفع مبلـغ من المـال يسـمى مبلـغ التـأمين فـي حـال تحقّق الخطـر المؤمّن منـه نظيـر مبلـغٍ مـالي يلتـزم المؤمَّن لـه بدفعه يسمّى بالقسط وغالباً ما يكون المؤمِّن شخصٌ معنويٌّ بينما المؤمَّن لـه قد يكون شخصٌ طبيعي أو معنوي (حميدة، 2012، ص:20).

### أهمية التأمين

أصبح التأمين من القطاعات المهمَّة والحساسة في الاقتصاديات الحديثة وهذا للدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ويمكن تلخيص هذه الأهمية فيما يلي:

**الأهمية الاجتماعية:**

يلعب التأمين دوراً مهمّاً في الحياة الاجتماعية من خلال تخفيض الأضرار ومنح التعويض المالي للأفراد في حالة الأزمات التي يتعرضون لها، فهو يساهم في استقرار النسيج الاجتماعي وخاصة عندما يكون هو السبب في خلق نوع من الأمان والاطمئنان لدى الأفراد، والمساعدة على توفير الرفاهية للفرد فالتأمين الاجتماعي يسعى لمساعدة الأسر على العيش الحسن وخاصة في حالة الوفاة فهو يشمل العجز والمرض والبطالة والخسارة في الممتلكات فهذا الدور جعل من الحكومات تعمل على تخفيض معدلات الضرائب على هذا الجانب من أجل زيادة التشجيع على التأمين الاجتماعي (غجاتي، 2012، ص:51-52).

**الأهمية الاقتصادية:**

إنّ للتأمين أهميّة كبيرة في الحياة الاقتصادية ولا يكمن حصر دوره فقط في المحافظة على المكاسب الاقتصادية بل يعدُّ عاملاً لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال تشجيع رؤوس الأموال والاستثمار والوقاية من الأخطار كما أنَّ للتأمين أهميّة اجتماعية، فهو كذلك يلعب دوراً أساسياً في الجانب الاقتصادي، وحمايته كإدارة الأخطار الإنتاجية، فهو يساعد كذلك على توفير الموارد المالية وتشجيع الادخار باعتبار أنَّ شركات التأمين هي شركات مالية تقوم بتجميع الأموال من الزبائن ثم تعيد استثمارها وتحصل على عائد عن هذه العملية، فهي تُعدُّ وسيطاً مالي، ومن أهمِّ المؤسسات التي تقوم بجذب المدخرات، وتنشيط سوق المال، بالإضافة إلى كلِّ المصارف والمؤسسات المالية الأخرى التي عادة ما تلجأ للتأمين في التعاملات الدولية لإعطاء الضمانات على موضوع المعاملات(برغوتي، 2013، ص:22-23).

**شركات التأمين**

هناك العديد من المفاهيم لشركات التأمين نذكر منها:

هي منشأة تجارية تهدف لتحقيق الربح حيث تقوم هذه المنشاة بتجميع الأقساط من المؤمَّن لهم واستثمارها في أوجه استثمارية مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمِّن ضدها وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب (نور وبسيوني، 1986، ص:86).

"هي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي تمارس دوراً مزدوجاً، فهي تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها كما تقوم بتحصيل الأموال من المؤمَّن لهم في شكل أقساط لتعيد استثمارها مقابل عوائد" (هندي، 1999، ص:397).

عرفها المشرع الجزائري في المادة (203) من القانون (07/95) بأنَّها " شركات تنشّط ضمن إطار قانوني وتمارس اكتتاب وتنفيذ عقود التأمين أو إعادة التأمين وتهدف لتوفير الأمان للمجتمع من خلال التعويضات المقدمة عن الأخطار التي قد تحصل مستقبلاً" (طبابية، 2010، ص:74).

# الفصل الثالث

# قطاع التامين في الجزائر

## نبذة تاريخية:

بحكم أنّ الجزائر كانت تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي في الفترة الممتدة من سنة 1830 لغاية سنة 1962؛ فقد انعكس هذا على القوانين والنظم التي تحكم نشاط التأمين، حيث كانت القوانين والتشريعات مستمدة من قبل المشرع الفرنسي، وبعد الاستقلال واصلت الجزائر العمل بتلك التشريعات بدرجة كبيرة، لكنَّ هذا لم يمنعها من إصدار عدة قوانين ومراسيم تتناسب وسياسة الدولة بعد الاستقلال، وعليه يمكننا إيجاز المراحل التاريخية التي مربها التأمين بالجزائر وفق الآتي:

**مرحلة الاستعمار (من سنة 1830 إلى سنة 1962):**

في هذه المرحلة وكما هو معلوم كانت كل التنظيمات والتشريعات تُسَنُّ من قبل المشرع الفرنسي وهذا ما جعل قطاع التأمين يصبُّ لصالح المستعمر الفرنسي بغية خدمة مصالحه من خلال تأمين الأخطار الخاصة بحوادث المرور وأخطار المناجم والأخطار الناجمة عن النشاط الزراعي وأهم قانون صدر بتاريخ 1930/07/13 الذي ينظم عقود التأمين البري (Tafiani,1988,p:25) مع العلم أنَّه في سنة 1952 كانت الشركات الناشطة في مجال التأمين 218 شركة أجنبية منها 127 شركة فقط فرنسية (بن محمد، 2004، ص:28).

**مرحلة الاستقلال (من سنة 1962 إلى سنة 1965):**

في هذه المرحلة وصل عدد الشركات الممارسة لنشاط التأمين إلى 270 شركة كلها أجنبية والغالبية فرنسية، استغلت هذه الشركات في هذه المرحلة الغياب التام لأجهزة الرقابة لتحقيق أعلى

الأرباح، ثم تحويلها إلى البلد الأم، وهذا ما يعني حرمان الخزينة من هذه المداخيل إلى أنْ جاء القانون المؤرخ في 1963/06/08 (Hassid, 1984, p:34).

هذا القانون الذي أجاز وألزم بأنَّ كلّ عمليات التأمين المنجزة في الجزائر تكون لصالح الشركة الجزائرية للتأمينات التي تأسست سنة 1963، وبالتالي أجبرت العديد من الشركات الأجنبية على التوقف عن النشاط بالجزائر (طبابية، 2014، ص:235).

كما أدى هذا القانون إلى سحب اعتماد العديد من الشركات الأجنبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى نشأة (17) شركة تأمين وطنية فيما بعد، وعلى العموم لم يكن هذا القانون كافياً ليسمح برقابة فعّالة على قطاع التأمين في الجزائر (Nouari, 2001,p: 16).

**مرحلة الاحتكار (من سنة 1966 إلى سنة 1994):**

عرفت هذه المرحلة بالسيطرة والإحكام التام للدولة على نشاط التأمينات؛ من أجل التخلص من سيطرة الشركات الأجنبية على القطاع باعتباره قطاعاً حساساً، وكذلك من أجل دعم السوق الوطني للتأمينات، وفي هذه المرحلة تم سن المرسوم رقم127-66 الصادر بتاريخ 1966/05/27 والذي أوجب استغلال كل عمليات التأمين إلى شركات جزائرية وطنية، أما باقي الشركات الأخرى فيجب تصفيتها كما عرفت هذه المرحلة بوجود شركات تأمين متخصصة، بمعنى أنّ كل شركة متخصصة بتأمين نوع معين من المخاطر، مما يعني غياب شبه تام للمنافسة في هذا القطاع (بن محمد، 2004: 30-31).

**مرحلة انفتاح السوق (ما بعد سنة 1995 إلى غاية يومنا هذا):**

وهي تعرف كذلك بمرحلة تحرر سوق التأمينات في الجزائر وهذا بعد بداية التوجه نحو النظام الرأسمالي، حيث اتجهت الجزائر إلى اتخاذ إجراءات وقوانين جديدة من أجل تطوير قطاع التأمينات وجعله يتمتع بأكثر حرية، بعد أن بسطت الدولة سيطرتها عليه، وفعلاً تحقق ذلك بتاريخ 1995/01/25 بصدور قانون (07/95) المؤرخ في 25/01/ 1995، الذي يلغي احتكار الدولة لهذا القطاع، وأبرز ما احتوى عليه هذا القانون هو فتح المجال أمام المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء لممارسة عمليات التأمين بعد الحصول على موافقة وزارة المالية، كما تم استحداث عمليات الوساطة وإنشاء مجلس استشاري، الممثل في المجلس الوطني للتأمينات، الذي يشرف على المسائل المتعلقة بالتأمين، أضف إلى ذلك سُنَّتْ عدة إجراءات ومراسيم من شانها تحسين هذا القطاع(بن عزوز، 2006، ص:125).

## هيكل قطاع التأمين في الجزائر

### قائمة المنتجات التأمينية في السوق الجزائرية:

تتمثل أهمُّ أصناف المنتجات التأمينية المتداولة في السوق الجزائرية فيما يرد في الجدول التالي (لعميد، 2010، ص:58):

**جدول رقم (02)**

**أصناف المنتجات التأمينية**

| صنف التأمين | التعيين |
|---|---|
| التأمينات على الأملاك | التأمين ضد الحريق– تأمين السيارات– |
| التأمينات الزراعية | التأمين على الأخطار الزراعية –التأمين على الماشية |
| تأمينات نقل البضائع | النقل البري– النقل الجوي– النقل البحري– النقل بالسكة الحديدية |
| تأمينات الأشخاص | الأخطار المرتبطة بمدة الحياة البشرية – تعويض المصاريف الطبية، الصيدلانية، والجراحة– الوفاة أثر الحياة |
| تأمينات الأضرار الأخرى | الأخطار الصناعية.... |
| تأمين على الصادرات | التأمين على الخطر التجاري – الخطر السياسي |

كما أصدر المشرع الجزائري الأمر رقم 12/03 بتاريخ 26 أوت 2003 والمتضمن وجوب التأمين على الكوارث الطبيعية وهذا بعد الزلزال الذي ضرب ولايتي بومرداس والعاصمة سنة 2003 وخلّف العديد من الأضرار المادية والبشرية.

## شركات التأمين الجزائرية

يبلغ تعداد إجمالي الشركات التأمين العاملة بالجزائر ثلاثة وعشرون (23) شركة وهي كما يلي:

**جدول رقم ( 03)**

**شركات التأمين العاملة في الجزائر**

| الرقم | اسم الشركة | سنة التأسيس | التأمينات المقدمة |
|---|---|---|---|
| 01 | الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين | 1963 | كافة أنواع التأمين ماعدا الأشخاص |
| 02 | الشركة الوطنية للتأمين | 1963 | كافة أنواع التأمين ماعدا الأشخاص |
| 03 | تعاضدية التأمين لعمال التربية | 1965 | كل التأمينات الخاصة بعمال التربية |
| 04 | الصندوق الوطني لتعاضديه الفلاحية | 1972 | كافة أنواع التأمين ماعدا الأشخاص |
| 05 | الشركة المركزية لإعادة التأمين | 1973 | كافة أنواع التأمين ماعدا الأشخاص |
| 06 | الشركة الجزائرية للتأمينات | 1985 | كافة أنواع التأمين ماعدا الأشخاص |
| 07 | الشركة الجزائرية للتأمينات وضمان الصادرات | 1996 | تأمين الصادرات خارج المحروقات |
| 08 | ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين | 1997 | كافة أنواع التأمين ماعدا الأشخاص |
| 09 | الشركة الدولية للتامين وإعادة التأمين | 1997 | كافة أنواع التأمين ماعدا الأشخاص |
| 10 | الجزائرية للتأمينات | 1998 | كافة أنواع التأمين ماعدا الأشخاص |
| 11 | شركة التأمين للمحروقات | 1999 | مختصة بقطاع المحروقات |
| 12 | شركة سلامة للتأمينات | 2000 | كافة أنواع التأمين ماعدا الأشخاص |
| 13 | اليونس للتأمينات | 2006 | كافة أنواع التأمين ماعدا الأشخاص |
| 14 | كارديف الجزائر للتأمينات | 2006 | تأمين على الأشخاص |
| 15 | التأمينات العامة المتوسطية | 2007 | كافة أنواع التأمين ماعدا الأشخاص |
| 16 | شركة ضمان القرض العقاري | 2010 | تامين على القروض الممنوحة |
| 17 | تأمين لايف الجزائر | 2011 | تأمين على الأشخاص |
| 18 | الكرامة للتأمينات | 2011 | تأمينات على الأشخاص |
| 19 | تأمين الاحتياط والصحة | 2011 | تأمين على الأشخاص |
| 20 | مصير حياة | 2011 | تامين على الأشخاص |
| 21 | تالا للتأمينات | 2011 | تأمينات عامة |
| 22 | أكسا للتأمينات | 2012 | تأمين على الأشخاص |
| 23 | التأمين التعاضدي | 2012 | تأمينات على الأشخاص |

## هيئات الرقابة على شركات التأمين في الجزائر

نظراً لازدياد الوعي بأهمية دور قطاع التأمين في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر وبالنظر الى ضخامة حجم الأموال الكبيرة التي تتداولها هذه الشركات وما يحيط بذلك من مخاطر بها و للمؤمنين على حد سواء كان لا بدَّ من وجود هيئات وجهات رقابية تشرف على نشاط هذه الشركات باستخدام عدة آليات، من أجل ضمان السير الحسن لهذه الشركات ومن أهم هذه الهيئات الرقابية ما يلي (هبتون ورزيق، 2015، ص:34-35):

- **وزارة الماليـة:** تُعدُّ وزارة المالية الهيئة الأولى المخوّل لها منح التراخيص لشركات التأمين فلا يمكن لهذه الشركات ممارسة نشاطها إلا بعد موافقة وزير المالية.
- **المجلس الوطني للتأمينات:** أُسّسَ هذا المجلس سنة 1995 بموجب الأمر 07/ 95 ويعتبر بمثابة مؤسسة استشارية تجتمع مرة على الأقل في كل سنة، وهو المسؤول عن تنظيم وتطوير القطاع من خلال القوانين التي يقترحها، ومن مهامه التداول في جميع مسائل قطاع التأمين ووضع تسعيرات الخدمات التأمينية، ويترأس هذا المجلس وزير المالية، ويتكون من مستخدمي القطاع وممثليه عن المؤمَّن لهم والمؤمِّنين والوسطاء.
- **الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين:** تأسس الاتحاد سنة 1994 وهو بمثابة جمعية، تتكون عضويته من جميع شركات التأمين وإعادة التأمين حيث يهتم بترقية النشاط التأميني، ويسعى دائماً إلى تطوير القطاع، وهو مختص بمشاكل المؤمَّنين ووضع الحلول اللازمة لهم والحفاظ على أدبيات وأخلاقيات ممارسة المهنة ،كما يعمل دائما على رفع مستوى التكوين في القطاع.

## تطور حجم الأعمال في شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2005-2015:

شـهدت شركات التأمين في الجزائر خـلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلـى غايـة 2015 تطوراً في حجم أعمالها، ويمكن إبراز ذلك من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم (4)**

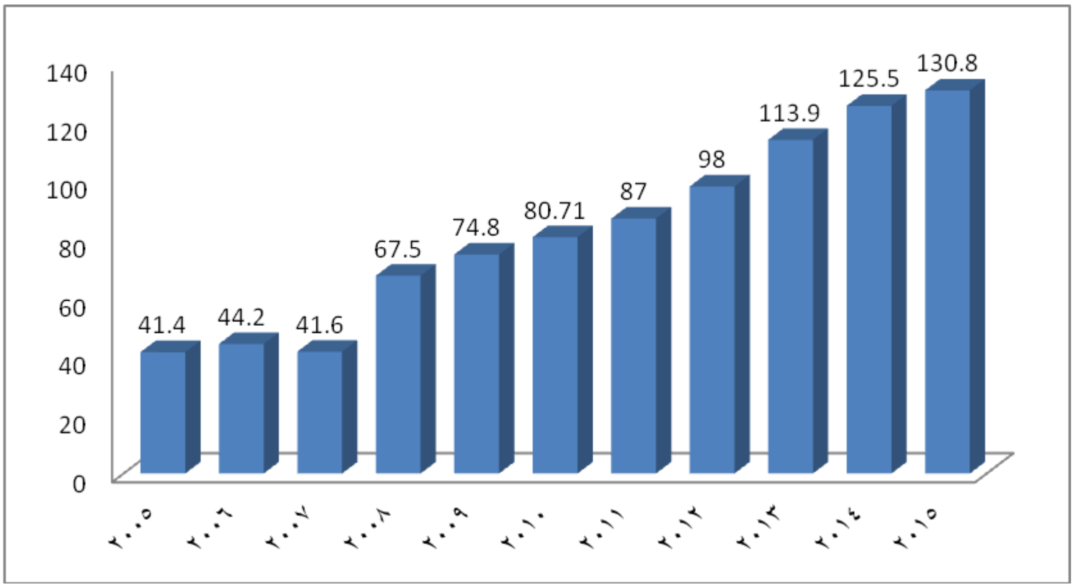
**تطور حجم الأعمال في شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2005-2015**

**الوحدة: مليار دينار جزائري**

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رقم أعمال | 41.4 | 44.2 | 41.6 | 67.5 | 74.8 | 80.71 | 87 | 98 | 113.9 | 125.5 | 130.8 |

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمجلس الوطني للتأمينات

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:




**الشكل رقم (2): تطور نشاط التأمين خلال الفترة 2005- 2015**

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه والشكل البياني المرافق له أنَّ قطاع التأمين في الجزائر في نمو من سنة إلى أخرى وهذا يدلّ على أنّ هناك طلب متزايد على منتجات هذا القطاع؛ ويعود ذلك لعدة أسباب/ منها: تزايد في تعداد النمو السكاني، وإلزامية من الحكومة لبعض الشعب التأمينية، وكثرة الأخطار وتزايدها، إلا أنَّه يلاحظ في السنة الأخيرة تراجع في وتيرة النمو مقارنة مع السنوات الأخيرة وهذا التراجع ربطه الكثير من الباحثين بتراجع أسعار النفط، وانخفاض في واردات السيارات، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ قطاع التأمين على الأضرار واصل سيطرته على النشاط التأميني، إذ استحوذ على نسبة 93% وأما التأمين على الحياة فيغطّي فقط ما نسبته 7%، في حين أنّ التأمين على الحياة يشكّل 56% من رقم أعمال شركات التأمين في الدول المتقدمة، وقد بلغ مجموع أعمال قطاع التأمين على الأضرار (118.1) مليار دينار سنة 2015 من مجموع الإجمالي الذي هو 130.8 مليار دينار منها 66.2 مليار دينار فقط في قطاع تامين السيارات، وهذا ما يفسر كذلك أنّ هناك تزايداً في حظيرة السيارات وهو كذلك سبب من أسباب نمو رقم أعمال هذه الشركات، رغم التقدم الذي أحرزته الجزائر في مجال التأمينات إلا أنّ النتائج المتوصل إليها تبقى ضعيفة وغير كافية بالنظر للإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها، فهي لا زالت تحتل مراتب متأخرة في هذا القطاع فقد صنفت في المرتبة السادسة أفريقيا و64 وعالمياً.

## معوقات قطاع التأمين بالجزائر

رغم الجهود التي بذلت في الجزائر من أجل تحسين واقع قطاع التأمين من خلال رفع العراقيل وإزالة الحواجز التي تحدُّ من استقطاب المستثمرين سواء كانوا محليين، أو أجانب بغية دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد، الا انه يبقى يواجه الكثير من العراقيل و المشكلات ذات الاثر السلبي على ربحية الشركات العاملة في هذا القطاع نتيجة لعدة عوامل منها:

- احتكار وهيمنة المؤسسات العمومية على الحصة العظمى في سوق التأمين بأكثر من 75%.

- ضعف دور وسطاء التأمين الناشطون في سوق التأمين والاكتفاء بالاعتماد على الوكالات المباشرة لتسويق المنتجات التأمينية.

- تركيز النشاط التأميني على التأمينات الإلزامية، والتأمينات الأخرى عدا تأمينات الأشخاص

- صعوبة تغيير مفهوم التأمين كضريبة غير مباشرة بسبب الاكتفاء بإصلاحات تشريعية لفتح مجال دخول سوق التأمين للشركات الخاصة مع بقاء سلطة خلق وطرح واعتماد عقود التأمين الجديدة في يد السلطات العمومية.

- عدم فعالية أجهزة الرقابة والإشراف المنوطة بالهيئات المعنية بذلك في ظلِّ تحرير قطاع التأمين من جهة، ومن جهة أخرى اعتماد الدولة على الضمانات المقدمة قبل منح الاعتماد للمؤسسات.

- ضعف إسهام قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إذ لم يتجاوز بعد 1%.

- إشكالية استثمار أموال شركات التأمين (الأقساط المجمعة) في ظلِّ ظروف البيئة الجزائرية والسوق المالي الضعيف.

- رغم تنوع محفظة المنتجات التأمينية المتوفرة في السوق الجزائرية إلا أنّ الإقبال عليها محدود.

- نظراً لغياب الثقافة التأمينية وضعف الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع الجزائري.

- قلة الكوادر الفنية بشركات التأمين وعدم الدراية الكافية بالأخطار المحيطة بالنشاط التأميني.

- السياسات الضريبية لا تتماشى ولا تشجع على تطوير فروع التأمينات الاختيارية وخاصة الادخارية منها.
- المنافسة في الأسعار وتدني مستوى جودة الخدمات التأمينية أدى إلى انخفاض في معدلات الأقساط مما يؤثر على مردودية شركات التأمين.
- انخفاض الدخل لدى أفراد المجتمع هذا ما أدى الأفراد عن العزوف عن الخدمات التأمينية.
- الجانب الديني والذي يعتبر من عند أفراد المجتمع أنّ التأمين من الأمور غير الجائزة شرعاً خاصة حالة التأمينات على الحياة، فالتأمين أصبح يطغى عليه الجانب الربحي أكثر من التعاوني.

## التحليل المالي لنتائج عينة الدراسة

**جدول رقم (05)**

**متوسط نسب مختلف متغيرات الدِّرَاسة (السيولة، الرافعة المالية، حجم الشركة، الربحية)**

| السنوات | نسبة السيولة | نسبة الرافعة المالية | حجم الشركة | نسبة الربحية |
|---|---|---|---|---|
| 2005 | 1.2521 | 0.6427 | 10.0113 | 0.0256 |
| 2006 | 1.2248 | 0.6409 | 10.0301 | 0.0241 |
| 2007 | 1.2958 | 0.6322 | 10.0567 | 0.0238 |
| 2008 | 1.1971 | 0.6127 | 10.1399 | 0.0240 |
| 2009 | 1.2269 | 0.6111 | 10.1950 | 0.0365 |
| 2010 | 0.8601 | 0.5597 | 10.2266 | 0.0371 |
| 2011 | 0.8784 | 0.5665 | 10.2513 | 0.0332 |
| 2012 | 0.8663 | 0.5993 | 10.2820 | 0.0228 |
| 2013 | 0.9010 | 0.6029 | 10.3053 | 0.0326 |
| 2014 | 0.8664 | 0.6037 | 10.3255 | 0.0346 |
| 2015 | 0.9409 | 0.5945 | 10.3342 | 0.0345 |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المركز الوطني للسجل التجاري (2005–2015)

يبين الجدول أعلاه متوسط نسب متغيرات الدِّرَاسة والمتمثلة في المتغيرات المستقلة (السيولة والرافعة المالية وحجم الشركة) والمتغير التابع والمتمثل في الربحية، ويمكن تحليل كل متغير من متغيرات المستقلة بالنسبة للمتغير التابع كما يلي:

يتبين من الجدول أعلاه أنَّ نسبة السيولة انخفضت من 1.25 سنة 2005 إلى 0.94 سنة 2015 بينما نسبة الربحية شهدت ارتفاع بمعدلات نمو متواضعة خلال الفترة المذكورة عدا سنة 2009 التي شهدت ارتفاع في نسبة الربحية إلى 0.036، إلى جانب ارتفاع في نسبة السيولة بـ 0.03، بينما السنتين التاليتين 2010 و 2011 فشهدت ثبات نسبي في كلا النسبتين السيولة والربحية، أما سنة 2012 والتي عرفت انخفاض كبير في نسبة الربحية فرافقها انخفاض في نسبة السيولة، أما باقي السنوات2013 و 2014 و 2015 فعرفت ثبات نسبي لكلا النسب السيولة والربحية، وعليه يمكن ان تستنتج أن الربحية تتأثر عكسيا بنسبة السيولة.

أما فيما يخص علاقة الربحية بالرافعة المالية حيث يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة الرافعة شهدت انخفاض نسبي واضح خلال فترة الدراسة والربحية شهدت ارتفاع بمعدلات نمو متواضعة خلال السنوات المدروسة من سنة 2005 إلى سنة 2015 عدا سنة 2009 التي شهدت ارتفاع في نسبة الربحية إلى 0.036، إلى جانب انخفاض في نسبة الرافعة بـ 0.1، بينما السنتين التاليتين 2010 و2011 فشهدت ثباتاً نسبياً في كلا النسبتين الرافعة والربحية، أما سنة 2012 والتي عرفت انخفاض كبير في نسبة الربحية فرافقها ارتفاع في نسبة الرافعة بـ03 .0، أما باقي السنوات (2013 و2014 و2015) فعرفت ثبات نسبي لكلا نسب الرافعة والربحية، وعليه يمكن القول أن الربحية تتأثر عكسيا بنسبة الرافعة.

أما بالنسبة لعلاقة الربحية بالحجم فيتبين من الجدول أعلاه أنَّ قيم الحجم في ارتفاع خلال السنوات المدروسة من سنة 2005 إلى سنة 2015، بينما نسبة الربحية كما أشرنا سابقا فعرفت ارتفاع بمعدلات نمو متواضعة نسبياً خلال السنوات المذكورة عدا سنة 2009 التي شهدت ارتفاعاً في نسبة الربحية إلى 0.036، إلى جانب ارتفاع في الحجم بـ 0.05، بينما السنتين 2010 و2011 فشهدت ثباتاً نسبياً في نسبة الربحية بينما عرف الحجم ارتفاعاً بـ 0.05 و0.06 خلال السنتين على التوالي، أما سنة 2012 والتي عرفت انخفاضاً كبير في نسبة الربحية فرافقها ارتفاعاً في الحجم بـ 0.2، أما باقي السنوات 2013 و2014 و2015 فعرفت ثباتاً نسبياً في نسبة الربحية بينما قيم الحجم بقية في ارتفاع، وعليه يمكن الحكم على أن درجة تأثر الربحية بالحجم يعتبر ذو تأثير طردي بالنظر لاختلاف نسب التغير.

# الفصل الرابع

# التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

## المبحث الأول- منهجية الدراسة: Methodology

### تمهيد

قام الباحث في هذا الفصل بالتطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيرا بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

### أسلوب الدراسة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ظهر جلياً أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع اعتمادا على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمية وغيرها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف تسهيل قياس للمتغيرات المستخدمة في النموذج.

### متغيرات الدراسة

من أجل تقدير العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية شركات التأمين في الجزائر استخدمت الدراسة أسلوب الـ Panel Data، كما قام الباحث بالاعتماد على نموذج الأثر العشوائي Random Effect متضمناً ثلاثة متغيرات مستقلة وهي السيولة، الرافعة المالية، وحجم الشركة بالإضافة إلى الربحية للشركات التأمين الجزائرية كمتغير تابع.

## أسلوب معالجة البيانات (الأساليب الإحصائية)

بعد الحصول على البيانات اللّازمة، واعتماداً على الدراسات السابقة جرى استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية (EVIEWS)، بهدف الإجابة عن أسئلة الدِّرَاسة واختبار فرضياتها، وصياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيحها فيما يلي:

1. **اختبار جذر الوحدة: (Unit Root)**: قام الباحث باختبار الاستقرار (Stationary) للسلاسل الزمنية لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية، أو عدم احتوائها على جذر الوحدة.

2. **اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية(جذر الوحدة)**: يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة، وجرى التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test)؛ لأنها من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، حيث إنَّ جذور الوحدة ترتكز على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، فأنَّ اختبارات جذور الوحدة ترتكز على فرضية إنَّ حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدى إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

**أولاً**: اختبار ديكي فولر البسيط (Dickey-Fuller, 1979)، و(اختبار ديكفولر المركب)، (Augmented Dickey-Fuller, 1981).

**ثانياً**: بيرون فيليبس (Phillips and Perron, 1988).

## اختبار ديكفوللر البسيط و ديكفوللر المركب:

يُعدُّ اختبار ديكفوللر من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العمليّة، ومضمون هذا الاختبار، إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوى الواحد فأنّ هذا يؤدى إلى

وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية (p=1)، ويلاحظ أنّ اختبار ديكيفوللر البسيط قائم على فرض إن حد الخطأ ذو (white noise) أيّ أنَّه لم يضع في اعتباره إمكانية وجود ارتباط ذاتي وهذه نقطة الضعف في الاختبار؛ لذا تم تعديله بديكيفوللر المركب أو المعدل الذي يقوم على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتّى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكيفولر البسيط، وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ (الرشيد،2010).

ويتم اختبار (ADF) على ثلاثة توصيفات (Specification)، وذلك لأن توزيع ( ADF) للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه.

1- إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام وهو النموذج الاشمل.
2- إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.
3- إجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عام.

**3. اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron 1988،):**

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلميَّة، وما يميّز هذا الاختبار أنَّه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسة الزمنية، فهو ذو قوة اختباريه أكبر من اختبار (ADF) حيث أنَّه يختلف عن (DF) و(ADF) في أنَّه يحتوى على قيم متباطئة للفروق، ويأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعاملي

(Non Parametric Correlated)، ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أيّ أنَّه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

4. **تحليل البيانات الجدولية (The Panel Data Analysis):**

إنَّ مصطلح البيانات الجدولية (Panel data) هو بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (time series and cross section data). وفي هذا السياق بيّن (Hsiao, 1986)، بأن البيانات الجدولية هي بشكل عام تحليل للبيانات المطولة. ومن مزايا استخدام البيانات الجدولية (panel data) أنّها تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية، وتعطي بيانات أكثر فائدة، وتنوعا، وأقل ارتباطاً بين المتغيرات، وعدداً كبيراً من درجات الحرية، وأكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، كما أن البيانات الجدولية لها القدرة على تعريف وقياس التأثيرات غير الملاحظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية (Baltagi, 2000).

النموذج الأساسي للبيانات الجدولية (Panel data)

$$Y_{it} = \beta X_{it} + U_{it} .........(1)$$

حيث تمثّل (Y) المتغير التابع، (i) الوحدة، (t) الزمن، (X) المتغيرات المستقلة، (U)هيكل حد الخطأ غير المحدّد في هذه المعادلة حيث تبدو مستقلّة لكلّمن الوحدات (i)، والزمن (t) (Worral and Pratt, 2000).

هذا ومن الممكن أنْ يستخدم في تحليل بيانات الجدوليّة نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)، أو نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model).

إنَّ نموذج التأثيرات الثابتة له ميول ثابتة عبر الزمن، أمّا الحد الثابت فهو مختلف لكل وحدة ولكنه ثابت عبر الزمن، حيث يعكس الحد الثابت خصائص الوحدات محل الاختبار، حيث تختلف هذه الخصائص من وحدة لأخرى، أما بالنسبة لنموذج التأثيرات العشوائية فإنّ الميل أيضاً ثابت عبر الزمن إلا أنّ الحدَّ الثابت عشوائي، وهذه العشوائية دالّة في متوسط القيم مضافاً إلها الحد العشوائي (Manez and Sanchis, 2004).

ويتم استخدام اختبار هوسمان (HausmannTest) لاختيار الاختبار الملائم، نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية، وذلك بالاعتماد على قيمة احتمالية أو مستوى المعنوية (probability) الخاصة بـ (Chi-Square) فإذا كانت قيمتها أقل من 5% يتم استخدم نموذج التأثيرات الثابتة وإذا كانت أكبر من 5% يتم استخدم نموذج التأثيرات (Torres, 2007).

النموذج القياسي (The Empirical Model) تستخدم هذه الدِّرَاسة تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (البيانات الجدولية) وذلك لأنّ البيانات الجدولية بكل تأكيد الأكثر ملائمة؛ لأنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات عبر الزمن للمؤشرات ، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المختلفة لكل شركة والتغيرات المؤقتة في بيئة عمل الشركات ( Bortolotti, D'Souza and Megginson, 2002).

# المبحث الثاني:تحليل البيانات واختبار الفرضيات

## تمهيد

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدراسات السابقة قام الباحث باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجيةEVIEWS،بهدف الإجابة عن أسئلة الدِّرَاسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

## اختبار سكون السلاسل الزمنية

أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson, 1988)،( Nelson &Plosser, 1982) ،(Yule, 1926) ، أنَّ السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات المالية تتسم بعدم الاستقرار ناتجاً عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها حيث تكون قيم $R^2$ مرتفعة حتى في ظلِّ عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لابد من التأكد من استقرار متغيرات الدِّرَاسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار (ADF) Augmented Dickey Fuller لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية العدمية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أيّ أنَّه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية "Probability"، فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدِّرَاسة.

## اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدِّراسة

**جدول رقم (6)**

**نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية**

| المتغيرات | الاختبار | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ADF-Fisher Chi-sq | | PP-Fisher chi-sq | |
| | الفرق الأولProb | المستوىProb | الفرق الأولProb | المستوىProb |
| prof | 0.0010 | 0.413 | 0.0000 | 0.099 |
| siz | 0.0002 | 0.507 | 0.021 | 0.341 |
| liq | 0.049 | 0.631 | 0.013 | 0.146 |
| lev | 0.014 | 0.151 | 0.0001 | 0.526 |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (6) تبين أن بعض المتغيرات لا تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و(PP)(السيولة، الرافعة المالية، حجم الشركة، الربحية) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب قبول الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية 5%. وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم (7)**

**نتائج اختبار سكون البواقي**

| **المتغيرات** | **المستوى** | | |
|---|---|---|---|
| | **التباطؤ** | **ADF** | **PP** |
| Z=resid | **4** | **0.0000*** ** | **0.0000*** ** |

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و10% على التوالي.

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (7) تبين أنَّ البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار(ADF) و(PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية I(0) عند مستوى معنوية 1%. ونظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية I(0)، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة (السواعي، 2011، ص:199).

**جدول رقم (8)**

**معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة**

| | **LEV** | **LIQ** | **SIZE** |
|---|---|---|---|
| **LEV** | 1 | 0.154 | 0.216 |
| **LIQ** | 0.154 | 1 | 0.173 |
| **SIZE** | 0.216 | 0.173 | 1 |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

يوضح الجدول رقم (8) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الخاصة بشركات التأمين محل الدِّراسة، حيث يتبين عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة.

### تقدير نموذج الدِّراسة

لقد تم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية ، واختبار هوسمان. كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العامة (Generalized least square) (GLS) حيث تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس والارتباط الذاتي لحد الخطأ (Green, 2008). حيث يوضح الجدول (9) نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت، والجدول (10) نتائج تقدير الأثر العشوائي، والجدول (11) نتائج اختبار هوسمان.

**جدول رقم (9)**

**نتائج نموذج الأثر الثابت**

| Dependent Variable: PROF | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Date: 03/29/17 Time: 14:31 | | | | |
| Total panel (balanced) observations: 66 | | | | |
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.** |
| C | -0.027400 | 0.12004 | -0.2282 | 0.8203 |
| LEV | -0.024268 | 0.0216 | -1.1188 | 0.2679 |
| LIQ | -0.009041 | 0.0049 | -1.8447 | 0.0703 |
| SIZ | 0.007990 | 0.0110 | 0.7198 | 0.4746 |
| R-squared | 0.65257 | Adjusted R-squared | | 0.60381 |
| F-statistic | 13.3832 | Prob(F-statistic) | | 0.0000 |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

## جدول رقم (10)

## نتائج نموذج الأثر العشوائي

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Dependent Variable: PROF | | | | |
| Method: Panel Least Squares | | | | |
| Date: 03/29/17 Time: 14:29 | | | | |
| Total panel (balanced) observations: 66 | | | | |
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.** |
| C | 0.12358 | 0.0773 | 1.5973 | 0.1153 |
| LEV | -0.03398 | 0.02075 | -1.63761 | 0.1066 |
| LIQ | -0.01194 | 0.00445 | -2.68221 | 0.0094 |
| SIZE | -0.00594 | 0.00718 | -0.82772 | 0.4110 |
| R-squared | 0.149830 | Adjusted R-squared | | 0.1086 |
| F-statistic | 3.642211 | Prob(F-statistic) | | 0.01738 |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

## جدول رقم (11)

## نتائج اختبار هوسمان

| | | | |
|---|---|---|---|
| Correlated Random Effects - Hausman Test | | | |
| Test Summary | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob. |
| Cross-section random | 2.9864 | 3 | 0.3937 |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

ومن أجل معرفة النموذج المناسب للتقدير (نموذج الأثر الثابت أم نموذج الأثر العشوائي)، جرى تقدير اختبار هوسمان ومن خلال نتائجه في جدول (11) ومن خلال قيمة كاي تربيع والاحتمالية البالغة (0.3937) وهي أكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على

إن نموذج الأثر العشوائي هو المناسب لتقدير العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية شركات التأمين في الجزائر، ورفض الفرضية البديلة التي تنص على إن نموذج الأثر الثابت هو المناسب للتقدير.

**نتائج تقدير العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية شركات التأمين في الجزائرباستخدام نموذج الأثر العشوائي**

**اختبار الفرضية الرئيسية:**

يتبين من نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي في الجدول (10) ومن خلال قيمة معامل التحديد والبالغة 15%، إن 15% من التغيرات في ربحية شركات التأمين في الجزائر تعود إلى (السيولة، الرافعة المالية، حجم الشركة) وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على عدم وجود أثر لـ (السيولة، الرافعة المالية، حجم الشركة ) على ربحية شركات التأمين في الجزائر، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر لـ (السيولة، الرافعة المالية، حجم الشركة) على ربحية شركات التأمين في الجزائر، كما يتبين من خلال قيمة إحصائية ال اف واحتماليتها أنَّ النموذج صالح لقياس أثر كل من (السيولة، الرافعة المالية، حجم الشركة) على ربحية شركات التأمين في الجزائر.

**اختبار الفرضيات الفرعية:**

من اجل اختبار الفرضيات الفرعية تم استخدام نموذج الأثر العشوائي بين المتغيرات المستقلة (السيولة، الرافعة المالية، حجم الشركة) وربحية شركات التأمين في الجزائر كمتغير تابع بناء على اختبار Hausman، ويتبين من خلال الجدول (10) ما يلي:

- عدم وجود تأثير معنوي للرافعة المالية على ربحية شركات التأمين في الجزائر وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى ($H_{01}$: لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) للرافعة المالية على ربحية شركات التأمين في الجزائر، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرافعة المالية على ربحية شركات التأمين في الجزائر.

- وجود تأثير سلبي ومعنوي للسيولة على ربحية شركات التأمين في الجزائر، مما يشير إلى أهمية السيولة في التأثير على ربحية شركات التأمين في الجزائر، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية ($H_{02}$: لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولةعلى ربحية شركات التأمين في الجزائر،وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائيةللسيولةعلى ربحية شركات التأمين في الجزائر.
- عدم وجود تأثير معنوي لحجم الشركةعلى ربحية شركات التأمين في الجزائر حيث بلغت قيمة الاحتمالية 0.4110 ،وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة ($H_{03}$: لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الشركة على ربحية شركات التأمين في الجزائر،ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على ربحية شركات التأمين في الجزائر.

# الفصل الخامس

# النتائــج والتوصيـــات

## النتائج

وبعد إجراء الدِّرَاسة التطبيقية توصلت إلى جملة من النتائج بناءً على التحليل الوصفي والإحصائي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- وجود أثار لـ (السيولة، الرافعة المالية، حجم الشركة) على ربحية شركات التأمين في الجزائر، كما يتبين من خلال قيمة إحصائية ال اف، واحتماليتها أنّ النموذج صالح لقياس أثر كلّ من(السيولة، الرافعة المالية، حجم الشركة) على ربحية شركات التأمين في الجزائر.

2- اظهرت نتائج التحليل الإحصائي عن عدم وجود تأثير معنوي للرافعة المالية على ربحية شركات التأمين في الجزائر خلال فترة الدراسة.

3- وجود تأثير سلبيّ ومعنويّ للسيولة على ربحية شركات التأمين في الجزائر،مما يشير إلى أهميةالسيولة في التأثير على ربحية شركات التأمين في الجزائر

4- عدم وجود تأثير معنوي لحجم الشركة على ربحية شركات التأمين في الجزائر حيث بلغت قيمة الاحتمالية 0.4110 ،وهذه قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5%

**التوصيات:**

بناءً على النتائج المتوصل إليها أعلاه، يمكننا أن نستخلص التوصيات التالية:

1- توصي الدراسة إدارات شركات التأمين في الجزائر بضرورة استغلال العوامل الداخلية السابقة الذكر في تعظيم ربحيتها والمحافظة عليها وتفادي حدوث تقلبات فيها في ظلِّ مخاطر النشاط التأميني.

2- توصي الدراسة إدارات شركات التأمين في الجزائر العمل على دراسة جدوى السيولة ومستوياتها في شركات التأمين والاستفادة منها في تعظيم ربحيتها ،خاصة وأنَّ المشكلة التي تعيق شركات التأمين في الجزائر ليست في توفير السيولة (جلب الموارد المالية) إنما في كيفية استثمارها ؛ممَّا ينعكس إيجاباً على الربحية في النهاية.

3- ينبغي على إدارات شركات التأمين في الجزائر الاستفادة من الرفع المالي ومحاولة تدني حجم الديون إلى أكبر قدر ممكن لأَّنها ليست في منأى من تقلبات ظروف البيئة الجزائرية، وبالتالي نشوء مخاطر من شأنها قد تؤثر على ربحيتها.

4- من الضروري على إدارات شركات التأمين في الجزائر الاستغلال الأمثل لمواردها في تغطية الموجودات التي تسمح لها بمزاولة نشاطها واستمراريتها وتعظيم ربحيتها باعتبار أنَّ الموجودات تعكس حجم الشركة في غالب الأحيان ونجاعتها في تحقيق الربحية.

# قائمة المراجع

## أولاً: المراجع العربية


أبو السعود، رمضان (2000). **أصول التأمين**، (ط2)، الإسكندرية، مصر: دار المطبوعات الجامعية.

أبو رزيق، عبد الحفيظ أحمد طه (2005). **العوامل المحددة لربحية الشركات؛ دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لفترة 1997-2002**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

نور، أحمد وبسيوني، احمد (1986). **محاسبة المنشأة المالية**، بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.

الآغا، بسام محمد (2005). **أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار؛ دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العاملة بفلسطين**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

برغوتي، وليد (2013). **تقييم جودة خدمات شركات التامين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية للفترة 1995-2009؛ دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية للتأمينات SAA**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

بن عزوز، جهاد (2006). **خدمات التامين في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

بن محمد، هدى (2005). **ملاءة ومردودية شركات التامين ،دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT**.رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينية، الجزائر.

جحيش، آمال (2014). **أهمية تقييم الأداء المالي لشركات التامين في مواجهة التزاماتها ؛دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة.

جديدي، معراج (1999). **مدخل لدراسة قانون التامين الجزائري**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

حدباوي، أسماء (2012). **الحاجة لنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

الحسيني، فلاح حسن عداري والدوري، مؤيد عبد الرحمن عبد الله (2000). **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، (ط1)،عمان، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر.

حميدة، جميلة (2012). **الوجيز في عقد التامين، دراسة على ضوء التشريع الجزائر الجديد للتأمينات**، (ط1)،الجزائر: الدار الخلدونية.

حنفي، عبد الغفار (2007). **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

خريوش، حسني علي (2005). العوامل المؤثرة على ربحية الشركات المساهمة في الأردن. **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، مصر، 13، 34-35.

خشارمة، حسن علي وقاقيش، محمود (2000). العوامل المؤثرة على الربحية في شركات التامين الأردنية، دراسة ميدانية. **مجلة المنارة**، الأردن، (05)، 01.

الرشيد، طارق محمد (2010). المرجع في أساسيات النظرية **الاقتصادية**، الخرطوم، السودان.

الزبيدي، حمزة محمود (2011). **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل**، (ط2)، عمان، الأردن: مؤسسة الورق للنشر والتوزيع.

زواهرة ، عصري جميل علي (2005). **أثر نسب السيولة والكفاءة على نسبة الربحية للبنوك وشركات التامين الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة 1998-2002**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

سمحان، حسين محمد حسين (2015). أثر هيكل رأس المال والرفع المالي والربحية على قيمة شركات التعليم والاستثمار الأردنية. **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، الأردن، (17).

السواعي، خالد محمد (2011). **أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EVIEWS**، اربد، الأردن: دار الكتاب الثقافي.

الشبيب، دريد (2009). **مبادئ الإدارة المالية**، عمان، الأردن: دار المناهج لنشر والتوزيع.

الشبيري، فارس ناصيف (2014). تحليل العوامل المؤثرة على ربحية الشركات الصناعية الأردنية ومخاطرتها؛ دراسة تطبيقية. **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، الأردن، (14)، 2.

الشمري، خالد توفيق (2010). **التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، (ط1)**، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

الشوملي، عبد الله (2010). **العوامل المؤثرة على الربحية في شركات التامين الأردنية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الشيخ، فهمي مصطفى (2008). **التحليل المالي**، (ط1)، رام الله، فلسطين.

طبابية، سليمة (**2010**). **تقييم الأداء المالي لشركات التامين باستعمال النسب المالية؛ دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامين SAA**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

طبابية، سليمة (2014). **دور محاسبة شركات التامين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي؛ دراسة حالة الجزائر**. أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر.

طنيب، محمد وعبيات، محمد (2009).**الإدارة المالية في القطاع الخاص**، (ط1)، عمان، الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع.

العارضي، جليل كاظم مدلول (2013). **الإدارة المالية المتقدمة مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية**، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

عبد المطلب، عبد الحميد (2000). **البنوك الشاملة عملياً وإدارياً**، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

عقل، مفلح (2000). **الإدارة المالية والتحليل المالي**، (ط2)، عمان، الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع.

غجاتي، الهام (2012). **مويلي قطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

الغصين، راغب وزاهر، لانا نبيل (2014). أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين، دراسة تطبيقية على شركات التأمين السورية الخاصة. **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سوريا، (36)، 3.

قرواني، مريم (2014). **دور إدارة المبيعات في جذب العملاء في شركات التأمين؛ دراسة حالة الشركة الدولية للتامين بالعاصمة CIAR**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر.

القطامين، أحمد عطاء الله (1995). علاقة حجم المؤسسة بأدائها، دراسة على عينة من المؤسسات المصرفية الأردنية. **مجلة دراسات العلوم الإنسانية**، الأردن، 22 (6).

قوارح، فاطمة (2014). **تقييم الأداء المالي لشركات التامين؛ دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين SAA الفترة 2010-2012**. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

الكبيسي، عبد الستار والقضاة، مصطفى (2015). أثر النسب المالية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة لصناعية المدرجة في بورصة عمان المالي. **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، الأردن، (21)، 1.

كراجة، عبد الحليم وربابعة، علي والسكارن، ياسر ومطر، موسى ويوسف، توفيق (2002). **الإدارة والتحليل المالي أسس، مفاهيم، تطبيقات**، (ط2)، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

لعميد، نور الهدى (2010). **واقع سوق التامين الجزائري في ضل الانفتاح الاقتصادي**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر.

اللوزي، سليمان أحمد ومهدي، حسن زويلف ومدحت، إبراهيم الطراونة (1997). **إدارة المصارف**، (ط1)، عمان، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

محمد، منير شاكر وإسماعيل، إسماعيل ونور، عبد الناصر (2008). **التحليل المالي؛ مدخل صناعة القرار**، (ط2)، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

محمد، منير شاكر واسماعيل، اسماعيل ونور، عبد الناصر (2000). **التحليل المالي؛ مدخل صناعة القرارات**، عمان، الأردن: مطبعة الطليعة.

مخناش، ابتسام (2015). **التخطيط الاستراتيجي كأداة لخلق الميزة التنافسية لشركات التامين على الأضرار؛ دراسة حالة بعض شركات التامين على الأضرار**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر.

المصري، محمد زيدان (2015). **العلاقة بين إدارة راس المال العامل وربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

مطر، محمد (2010). **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**، (ط3)، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

موساوي، عمر (2006). **محددات الإيراد في قطاع التامين الجزائري؛ دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين SAA**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

موسى، شقيري نوري وصافي، وليد أحمد (2009). قياس كفاءة سوق عمان المالي من خلال تأخير حجم الشركة في العائد والمخاطر. **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، (19).

النعيمي، عدنان تايه (2008). **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، عمان الأردن: دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع.

النعيمي، عدنان تايه والخرشة، ياسين كاسب (2007). **أساسيات في الإدارة المالية**، (ط1)، عمان، الأردن: دار ميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الهانس، مختار وحمودة، إبراهيم (2000). **مقدمة في مبادئ التامين بين النظرية والتطبيق**، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

هبتون،كريمة ورزيق، آمال (2015).**دور الملاءة والمردودية في تحسين الأداء المالي لشركات التامين؛ دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البويرة، الجزائر.

هندي، منير إبراهيم (1999). **إدارة الأسواق والمنشآت المالية. الإسكندرية**، مصر: توزيع مشاة المعارف.

هندي، منير إبراهيم (2003). **الإدارة المالية مدخل التحليل المعاصر**، (ط5)، الإسكندرية، مصر: المكتب العربي الحديث.

## ثانياً- المراجع الأجنبية


Alghusin, Nawaf Ahmed Salem ( 2015). Do Financial Leverage, Growth and Size Affect Profitability of Jordanian Industrial Firms Listed. **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, April, 5(4), ISSN: 2222-6990

Almajali, AmalYassin., Alamro, Sameer Ahmed and Al-Soub, Yahya Zakarea (2012). Factors Affecting the Financial Performance of Jordanian Insurance Companies Listed at Amman Stock Exchange. **Journal of Management Research**, 4(2).

Baltagi, B.H. (2000). **Econometric analysis of panel data**, (2nd Edition). New York: John Wiley & Sons.

Boadi, Eric Kofi, Antwi, Samuel and Lartey, Victor Curtis (2013). Determinants of Profitability of Insurance firms Ghana. **International Journal of Business and Social Research**, March, 3(3).

Bortolotti, B., Dsouza, J. Fantini, M. &Megginson W, L. (2002). **Privatization And The Sources Of Performance Improvement In The Global Telecommunications.**

Couvreur, Jean-Paul (1982).**Gestion financière**, (1prmiere édition), Paris, France.

Daare, Wondwossen Jerene (2016). Determinants of Non-Life insurance companies profitability: An empirical study in India. **International Journal of Innovative Research and Advanced Studies**, December, 3(13). ISSN: 2394-4404

Dicky and Fuller (1979). Distribution of the estimators for Autoregressive time series with unit root. **Journal of American statistical Association**, 74, 427-431.

Dicky and Fuller (1981). Likelihood ratio statistics for Autoregressive time series with unit root. **Economtrica**, 49(4), 10-57.

El-shami,Hamdan Ahmed Ali (2008). **Determinants of Insurance Companies Profitability in UAE**. Master of science in finance, Utara University, Malaysia.

Gebremariyam, Meaza Melese (2014). **Determinants of Insurance companies – profitability in Ethiopia**. Master of Science in Accounting and Finance, Addis Ababa University.

Gibson, Charles H. (2009). **Financial Reporting and Analysis**, (11th edition). Mason, USA: South-Western Cengage Learning.

Green, W.H. (2008). **Econometric Analysis**, (5th Edition). Upper Saddle River, New Jersey: Prentice Hall.

Hassid, Ali (1984). **Introduction à l'étude des assurances économique**. Edition Entreprise nationale algérienne du livre.

Hsiao, C (1986). Analysis of panel data. Cambridge University Press. Cambrige. U.K. Industry. **Telecommunication Policy**, 26(5-6), 243-268.

Kaya,EmineÖner (2015). The effects of firm-specific factors on the profitability of non-life insurance companies in turkey. **International Journal of Financial Studies**, October, ISSN 2227-7072

Kripa, Dorina and Ajasllari, Dorina (2016). Factors affecting the profitability of insurance companies in Albania. **European Journal of Multidisciplinary Studies**, April,.1(1). ISSN Online (2414-8385).

Malik, Hifza (2011), determinants of insurance companies' profitability: an analysis of insurance sector of Pakistan, **Academic Research International**, November, 1(3), ISSN: 2223-9553

Manez, J. A., Rochina, M. E. &Sanchis, J. A. (2004). The decision to export: a Panel Data Analysis for Spanish manufacturing. **Applied Economics Letters**, 11, 669-673.

Naouri, Mokhtar (2001). Un fort potentiel à exploiter. Revue algérienne des assurance. **UAR**, Juin, 4(16).

Nelson, C. and C. Plosser (1982). Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications. **Journal of Money Economics**, 10.

Ngwili, Kiio Peter (2013). **The relationship between liquidity and profitability of insurance companies in Kenya**. Master of business administration, Nairobi University.

Naouri,Mokhtar (2001).Un fort potentiel à exploiter. Revue algérienne des assurance. **UAR**,Juin,4(16).

Ondigi, Alice and Willy, Muturi (2016). Factors affecting profitability of insurance Firms: Case of Firms Listed on Nairobi securities exchange. **International Journal Of Economics, Commerce And Management**, September, IV(9). ISSN 2348 0386.

Phillips and Perron (1988). Testing for a Unit Root in Time Series Regressio. **Biometrika**, 75(2), 335-346.

Picard, Maurice and besson, André (1964). **Les assurance terrestres en droit français, édition**, Paris, France: Librairie générale de droit et de jurisprudence.

Reshid,Suheyli (2015). **Determinants of Insurance companies Profitability in Ethiopia**. Master of Science Accounting and Finance, Addis Ababa University

Stock, J. H. and Watson, M. W. (1988). Testing for Common Trends. **Journal of American Statistical Association**, 83.

Tafiani,Boualem (1988)**.Les Assurances en Algérie** ,Algérie: Enterprise National d'Edition et de Publicité.

Torres-Reyna, O. (2007). **Panel Data Analysis: Fixed and Random Effects using STATA**. Princeton University. Retrieved from: http://dss.princeton.edu/training, accessed on 18/07/2012.

WaliUllah, G. M. (2016). Factors Determining Profitability of the Insurance Industry of Bangladesh. **International Finance and Banking**, October, 3(2). ISSN 2374-2089

Worrall, L., J. & Pratt C. T. (2004). Estimation issues associated with time-seriescross-section analysis in criminology. **Western Criminology Review**, 5(1), 35.

Yule, G.U. (1926). Why Do We Some Times Get Nonsense-Correlations Between Time-Series? A Study in Sampling and the Nature of Time-Series. **Journal of the Royal Statistical Society**, 89.

## ثالثاً– المواقع الإلكترونية

– المجلس الوطني للتأمينات: www.cna.dz.